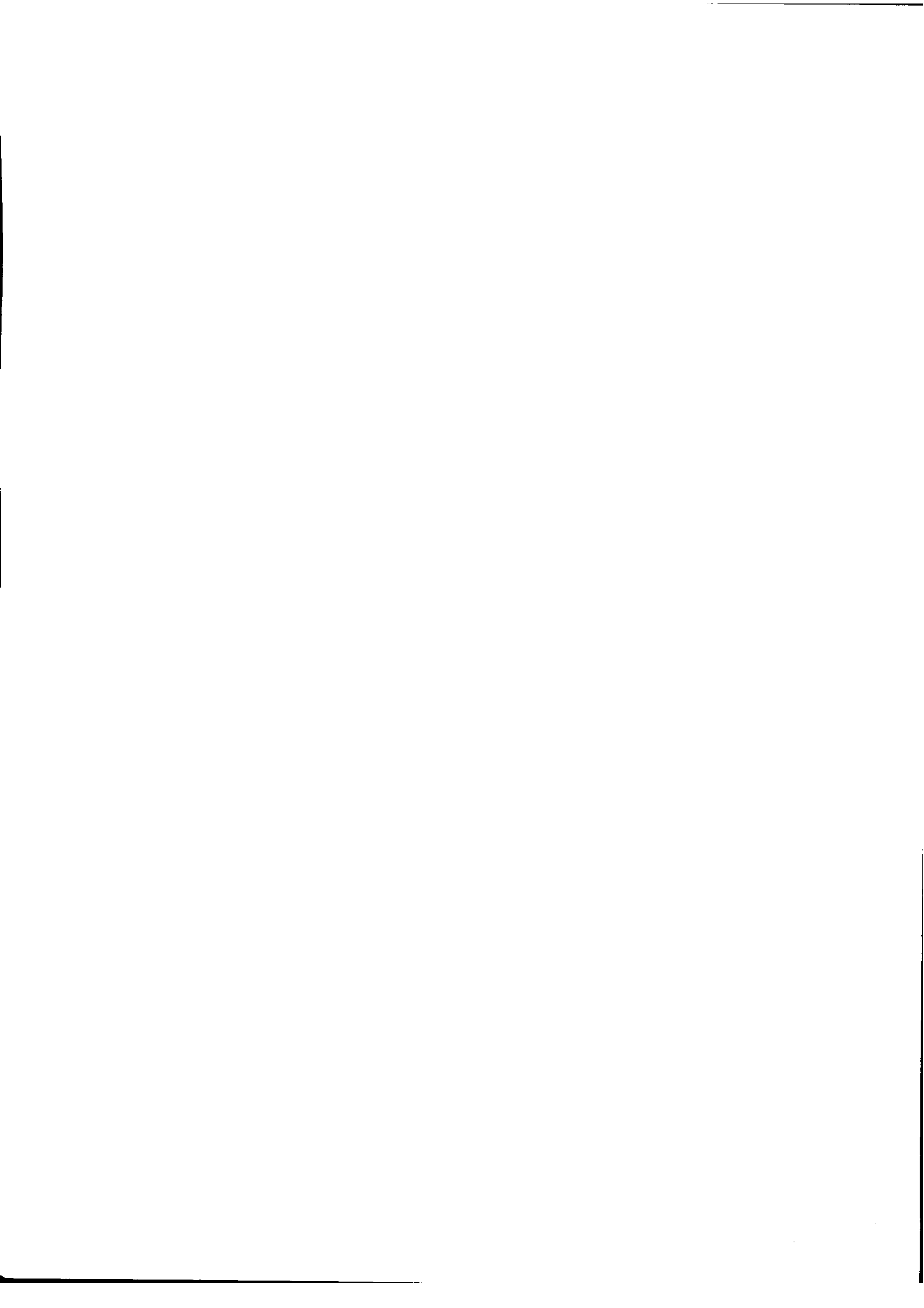
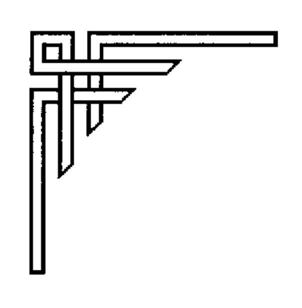
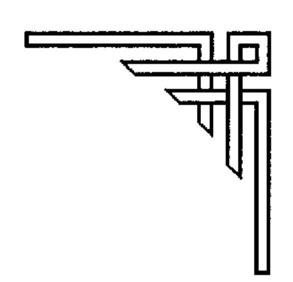


لمـاذا المـرأة .. ولمـاذا الآن؟

د . ليلى تكلا







إلى السيد الرئيس حسنى مبارك

والسيدة الفاضلة سوزان مبارك

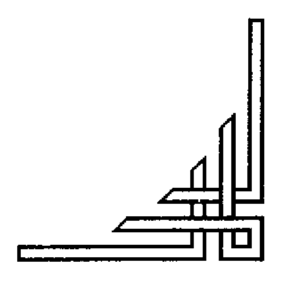
إلى كل امرأة قامت بواجباتها ومارست حقوقها فى اتزان وثقة

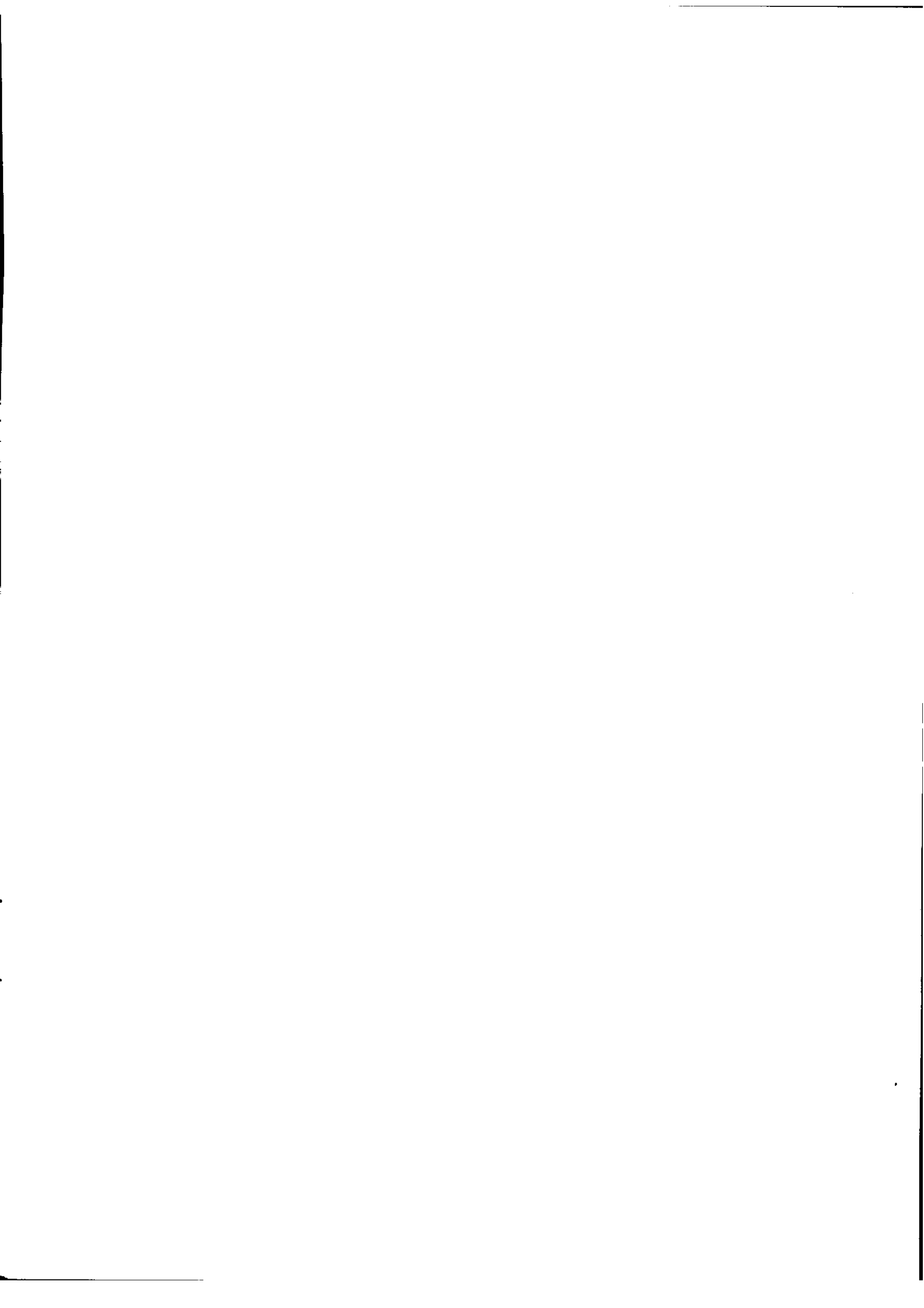
وإلى كل رجل تحرر عقله فساند المرأة واحترمها

ليلى تكلا

القاهرة ٢٠٠٥







إنها قصة البشرية

إن قضية التحرر من الأغلال هى قصة البشرية ، قصة الصراع بين العبودية والحرية ، بين الرق و العتق ، بين المساواة والطبقية، بين الركود والانطلاق. وهى بذلك قصة الصراع بين الخير والشر ، الشر الذى يسعد بالتسلط والقهر والأنانية وتسخير الآخر للارتفاع على أكتاف الغير. والخير الذى يسعد بالمشاركة والمساواة واحترام الآخرين للارتقاء معا نحو آفاق أفضل لكل إنسان. والعبودية أنواع ، ليس أشدها قسوة تكبيل الجسد بالحديد. فهناك أغلال أخرى تقيد الإنسان وتنتهك آدميته ، أغلال تقيد الفكر والأداء ، فتمنع المشاركة والعطاء ، وتقهر الحس والمشاعر ، فتمنع التعبير والاختيار. تقتل القدرات والمواهب ، فتحجب الإبداع. والإنسان يحاول، منذ الأزل، التحرر منها جميعا.

والمرأة وسط كل هذا جزء أصيل من المجتمع ، تتأثر بكل ما يلم به، حسناً كان أو سيئاً. ترتقى مكانتها وتزدهر أحوالها عندما يزدهر المجتمع، وتقهر فى مجتمع مقهور ، والمرأة بذلك ، لا يمكن أن تكون ضعيفة إلا فى مجتمع ضعيف .واليوم، فإن وطننا على أعتاب نهضة لابد منها ، ولا بديل عنها فى عالم يتحرك بسرعة غير مسبوقة ، ويواجه تحديات متجددة تحترم تحرير كل إنسان.

وإذ نتحدث عن التحرير ، فلابد أن نؤكد من البداية أن الإنسان الحر هو ليس ذلك الذى أعتق بورقة ، ولكنه هو الذى يمارس حقوقا ولد بها ، وفى مقدمتها المشاركة فى تشكيل حاضره ومستقبله، هو القادر أن يعيش

أبعاد حياته فى حدود قدراته ومواهبه ، وفى إطار اختياره وفكره هو أو هى، وليس أفكار غيره. إنسان له فرصة الحصول على حد مقبول من المطالب الأساسية للحياة. والتحرر من عبودية الفقر والعوز ، ومن رق الخوف والقهر ، ومن وصمة الحرمان من الحقوق التى تكتمل بها صفة الإنسانية

والتحرر - فى تقديرى - هو أن يجد الفرد الاتساق بين ما يفكر ، وما يشعر ، وما يقول ، وما يفعل ، وإلا أصيب بالانشقاق على الذات ، وأن يحقق هذا التناغم بلا خوف ولا قيود ، إلا تلك التى تتعلق بحرية الغير وصالح المجتمع .

وبهذا ، فإن التحرر هو ليس الفوضى والاعتداء على حرية الآخرين ، هو ليس الانفلات أو الانحراف ، بل هو فى معناه الحقيقى مصدر الاتزان والثقة فى النفس وفى الآخر. وهو يعنى فى المقام الأول التحرر من بدع لاأخلاقية ، ومن التطرف بأنواعه ، ومن الضياع الذى يأتى به البعد عن الإيمان. أما العبودية فهى فى جوهرها أن الشخص جماد وليس إنسانا ، متاعاً يباع ويشترى ويصبح محل صفقات تتم بين أطراف آخرين. وبما أنه شىء ، فإنه لا صوت له ، ولا رأى ولا مشاركة ، بل لا قرار له فيما يفعل أو فيما يُفعل به.

هذه المفاهيم لابد أن تكون نصب أعيننا تقودنا وترشدنا ، ولهذا كان حرص مصر على تحرير الطاقات البشرية كلها بلا تحيز أو تمييز. إن القضية كما نراها فى مصر هى ليست قضية امرأة ورجل ، ولكنها قضية

شعب يعتز بشموخه ، ونظام يهتم بكل فرد فيه ، رجلاً كان أو امرأة من أجل غد أفضل لكل إنسان.

وقد حققت مصر الدولة فى تحرير المرأة خطوات واسعة نعتز بها ، ولكن ما زال المجتمع المصرى يعانى من رواسب علينا علاجها ، ومن اتجاهات دخيلة علينا بترها ، ومن مفاهيم علينا تصحيحها ، فيما يعنى أنه ما زال أمامنا عمل جاد واجبنا أن نخطط له ونسعى إليه معا رجالا ونساء جنبا إلى جنب ، إحساسا بالمسئولية المشتركة والأهداف المتطابقة.

إنى أرى وسوف أكرر قولى أن ما نحتاجه اليوم هو ليس فقط تحرير المرأة ، ولكنه أيضا تحرير الرجل ، تحرير عقل الرجل من أفكار رجعية ضيقة بالية عن المرأة وقدراتها. وكلها رواسب من مقولات ونظريات دحضها البحث العلمى.

لقد اهتم الرومان فى عصر نهضتهم بحالة الرجل العادى «لومو كيلو نكوى» أى ذلك الرجل البسيط العادى أياً من كان ، ونحن لابد أن يكون معيار حضارتنا هو « لا دونا كيلونكوا» أى أحوال المرأة البسيطة العادية أيا من كانت ، تلك التى لا حول لها ولا قوة. وهناك فى وطننا العزيز الملايين من النساء ما زلن منذ فجر الدنيا يعملن بصبر وأناة ، تصلح كل واحدة منهن أن تكون تمثالا معبرا يجسد المعاناة فى صمت ، والعطاء دون أخذ ، والانقياد بلا مشاركة ، هؤلاء جميعا ينتظرن منا جميعا الكثير. وكل واحدة منهن تستحق التكريم وتستحق التحرير ومن أجلهن جميعا نكتب ونشرح ونطلب ونقترح.

لماذا المرأة؟
ولماذا الآن؟

تحظى قضايا المرأة في الفترة الأخيرة باهتمامات غير مسبوقة وغير عادية، ويسأل البعض لماذا المرأة.. ولماذا الآن؟

والقضية فى حقيقة الأمر ليست قضية فئوية وليست تعصبا للجنس ولكنها قضية مجتمع وقضية تنمية، وهذه حقيقة ثبتت بعد أن كانت محل حوار. ولكن يبدو أن هناك مناخاًجديداً يشكك فى ذلك الواقع مما يعنى أن الأمر مازال يحتاج إلى توضيح عدد من الاعتبارات.

* **أولها،** إننا نعيش فى عالم يتقدم بسرعة مذهلة ، ويتطور بصورة غير مسبوقة عالم يسوده تنافس شرس. لم يعد فيه مكان للركود. أصبحت القضية نكون أو لا نكون، فالمتخلف لن يكون، سوف يتم اكتساحه اقتصاديا وثقافيا. فى مثل هذه الظروف لابد من الاهتمام بالثروات الطبيعية والبشرية بأنواعها، ولابد من حسن استثمار الإنسان وطاقاته فالإنسان - هو أو هى - أغلى وأثمن الموارد جميعا. ولابد من صحوة شاملة تجتاح المجتمع وتشمل كل من فيه. وتأكيداً لذلك فإنه يوجد اليوم اهتمام بفئات طال إهمالها منها : الطفولة، والمسنين وذوى الاحتياجات الخاصة، والشباب... ومنها بطبيعة الحال المرأة.

* **ثانياً،** إن المرأة كانت فى بعض أحقاب تاريخنا محرومة، أكثر من غيرها، لسنوات طويلة من نعمة المشاركة والعطاء، نعمة القيام بمسئولياتها العامة لأنها كانت مهمشة الحق والفرصة. حرمت من حقوق مثل

الحق فى التعليم أو العلاج. بل كانت رغبة الفتاة فى التعليم تعتبر نشازا وانحرافا على تقاليد المجتمع الراقى وكان العمل ينظر إليه على أنه فقط للفقراء أو غير القادرين، وهذه كلها ظروف جعلتها غير مهيأة للمشاركة فى الحياة العامة. هذا بالإضافة إلى أنها كانت محرومة تماما من فرص المشاركة السياسية والاجتماعية. وبالتالى لم تتمكن من القيام بمسئولياتها كمواطنة مسئولة رغم الحاجة إلى عطائها ومساهمتها بصورة فعالة. لذلك كان من الضروري، لتفعيل عطائها تكامل أركان ثلاث هي: الحصول على حقوق مازالت محرومة منها، تهيئتها للمشاركة السياسية والاجتماعية بتوفير القدرات اللازمة للمشاركة، ثم إعطائها الفرصة للقيام بمسئولياتها وواجباتها على أفضل صورة ممكنة ومحاسبتها على ذلك.

* **ثالثا،** إننا نعيش عصر حقوق الإنسان. ورغم ما تعانيه اليوم قضية حقوق الإنسان على يد حكومة القوة الأحادية (الولايات المتحدة)، فإن العالم أصبح مستقرا على أنه لا يجوز التفرقة بين الأفراد بسبب الجنس أو اللون أو الدين. وهو مبدأ ينص عليه الدستور المصري، وتؤكده تشريعاتنا. وفى عالم اليوم، أصبحت حقوق المرأة والرجل و" طفل والشيخ والمريض والسليم والأسرى فى الحروب بل والمتهم والجانى والمجنى عليه كلها حقوق مقننة تحاسب عليها الحكومات دوليا.

* **رابعاً،** إن العالم اليوم أصبح يُقيِّم الدول حسب معايير التنمية البشرية ومدى الاهتمام بالإنسان وأصبحت الدول ترتب دوليا فى قائمة التقدم والتخلف حسب هذه المعايير بعد أن كانت ترتب حسب معيار اقتصادى بحت هو إجمالى الناتج المحلي.

ومن المعايير التى تستخدم فى قياس تقدم المجتمع ومدى اهتمامه بالتنمية البشرية معياران أساسيان هما «مشاركة المرأة» - Women Participation - و«تمكين المرأة» «Women Empowerment» وأصبحت نظرة العالم لأى مجتمع تتأثر كثيرا بمكانة المرأة كما أصبحت المعونات والهبات والمساعدات الفنية، بل والأفواج السياحية وعقد المؤتمرات والدورات الرياضية أموراً تعطى الأولوية فيها للمجتمعات التى تطبق مبادئ المساواة وتهتم بتنمية البشر بلا تفرقة.

* **خامسا،** نحن اليوم فى أحوج ما نكون إلى تصحيح صورتنا فى العالم شرقا وغربا وفى القارات الست. وقد تطورت المرأة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تطوراً كبيرا وتحسنت أوضاعها. وكان لابد أن يثبت المجتمع المصري، صاحب الحضارة الأصيلة والتراث العتيد، أنه ليس أقل تحضرا أو احتراما للمرأة عن غيره.

* **سادساً،** ترتبط القضية أساسا بالتنمية، وضرورة مشاركة المرأة فى التنمية. والعالم لا يتطلب اليوم مجرد التنمية ولكن يسعى إلى تحقيق «التنمية ذات الكفاءة العالية» أى تحقيق أفضل النتائج فى أقصر وقت، وأقل جهد، وأقل تكلفة. والمرأة تشارك فى عمليات التنمية بأنواعها، فهى العاملة فى المصنع والحقل والمكتب، هى المدرسة والطبيبة والممرضة والأستاذة والسفيرة والباحثة.. ولابد من الارتقاء بأدائها بالتوعية والتدريب ورفع الكفاءة، ولابد من منحها فرصاً متساوية مع توفير المساعدات المنزلية قليلة

التكلفة والخدمات الأسرية والطبية التى تعاونها على إتقان وظيفتها داخل المنزل وخارجه.

* **سابعا،** إن المرأة لها اليوم دور كبير فى حماية السلام وصنع السلام. وبعد أن ظلت طويلا ينظر إليها فقط على أنها ضحية الحروب أصبحت تعتبر اليوم صاحبة مسئولية كبيرة فى وضع حد لمآسى الحروب ليس فقط لأنها والأطفال أكثر مَنْ يعانون من ويلات الحروب وصراعها ولكن أيضا لأن الواقع أثبت أن مشاركتها فى صنع السلام أصبحت عاملا أساسيا فى منع الصراعات والحد منها وأن عليها دوراً كبيراً فى مفاوضات السلام . وقد اعترفت دول العالم بأهمية هذا الدور وأصدر مجلس الأمن قراره المشهور رقم ١٣٢٥ الذى يطالب بمشاركة المرأة فى مفاوضات السلام. والمرأة العربية تعيش وسط صراعات مستمرة وحروب وغزوات متكررة، ولما كانت مصر هى اليوم رائدة السلام والتفاوض للسلام فى المنطقة فإنه أصبح من الضرورى أن تقوم المصرية بواجبها فى صنع السلام خاصة بعد أن أصبح ذلك مطلبا دوليا.

* **ثامنا،** التنمية اليوم لها طابع آخر هام هو «التنمية المستدامة» أو التنمية «صديقة البيئة». وهذا يتطلب أنماط السلوك التى لا تهدر الموارد الطبيعية كما يتطلب أنماط الاستهلاك التى لا تستنزف الموارد الطبيعية. والمرأة هى القادرة على ذلك. إنها اللاعب الأساسى والأول فى حلبة ترشيد الاستهلاك.

وهناك حقيقة أخرى برزت فى الآونة الأخيرة، تلك هى أن المرأة فى ريف مصر (وفى الواحات تمارس عدداً من الوسائل البدائية

الناجحة التى تعتبر صديقة للبيئة فى مجالات هامة، مثل استخراج الطاقة البديلة، أو التعامل مع النفايات لتصبح سماداً، أو إعادة استخدام الموارد، وهذه كلها وسائل بدائية غير مكلفة. وهناك اليوم دراسات وأبحاث حول هذه الوسائل لرصدها وتنميتها وتشجيعها مع التعريف بها وتعميمها.

* **ثامنا،** لقد ثبت أن المرأة فى كافة دول العالم ذات الحضارات لها دور أساسى فى الحفاظ على التراث والحرف التقليدية والسلع ذات الطابع الوطنى التى أصبح لها سوق دولى، إلى جانب جذب السياحة الثقافية. هذا بالإضافة إلى دورها الأساسى فى الحفاظ على التراث المعنوى أو غير الملموس ماديا. فهى التى تردد الأغنيات والأمثلة والقصص والدعاء وغير ذلك من تعبيرات الثقافة والتراث التى يتسابق العالم اليوم لتسجيلها وحمايتها والحفاظ عليها.

* **تاسعا،** إن المرأة الكفء ثروة بشرية اقتصادية، وطنيا وعلى الساحة الدولية. وقد ثبت أن أحد أسباب اتجاه كثير من الصناعات الغربية إلى دول جنوب شرق آسيا هو قدرة الفتيات هناك على الأعمال الدقيقة مثل التعامل مع أجزاء الكمبيوتر إنتاجا وتجميعا وصيانة وغير ذلك. مما كان له مردود اقتصادى هائل على هذه الدول. وأصبح فى تلك الدول عدد كبير من المصانع التى توظف الإناث - فوق سن معينة- وأنشأت هذه المؤسسات الضخمة مراكز التدريب والتنمية مما عاد بالخير الاقتصادى والاجتماعى على مجتمعات كانت فقيرة بل ومن الأكثر فقراً.

ولدينا هنا فى مصر مثل آخر فقد تعاقدت شركة أجنبية مع مزرعة مصرية على شراء أحد أنواع الفاكهة لتصديرها إلى أوروبا. وهى تصدر إلى أوروبا فاكهة بملايين الجنيهات سنويا. ووضعت الشركة شروطاً للزراعة والرى وغيرها.. ومن بينها أسلوب قطف ثمار هذه الفاكهة.. هذه المهمة يقوم بها عدد من الفتيات فوق سن معين. يبلغ عددهن حوالى ثلاثة آلاف فتاة بإشراف الشركة المستوردة التى وضعت لهن برنامجاً يومياً منضبطاً يبدأ بالاستحمام يوميا وارتداء ملابس بيضاء وقفاز (جوانتي) ووضع كمامة على الوجه وقطف الفاكهة بأسلوب معين ثم النقل والتغليف حسب أكثر الطرق حداثة ونظافة ونجحت الفتاة المصرية نجاحا كبيرا.

وكان لمساهمتها هذه عائد كبير فى غرس سلوك النظافة والإتقان ورفع الحالة الاقتصادية فى المنطقة بأكملها. إنها ثروة لو أحسن استثمارها لكان العائد منها كبيراً. وهناك أعداد كبيرة من المدرسات والطبيبات والممرضات المصريات يعملن فى دول عربية وإفريقية وأسيوية ويساهمن فى إعالة أسرهن وهن ثروة لابد من دعمها ومساندتها.

* **عاشرا،** للمرأة دور أساسى فى الحد من التحديات والمشاكل التى يواجهها عالم اليوم وتعانى منها مصر كثيرا. فى مقدمتها مشكلة السكان التى تعتبر التحدى الأكبر الذى نواجهه والذى يبتلع كل تنمية تتوفر لنا، ومنها مشاكل الإدمان، والتطرف، والانحراف، والانحلال الخلقي، وانعدام النظافة وتلوث البيئة وغير ذلك كثير.

* **حادى عشر،** المرأة لها دور أساسى وهام فى ممارسة مسئولياتها كأم وزوجة وابنة وربة منزل، وهو دور لا تتنازل عنه المرأة المصرية المتعلمة المثقفة ولا تتجاهله. إن المرأة المتعلمة المثقفة غير الأمية سند لزوجها وأكثر قدرة على إدارة شئون منزلها وتربية أبنائها وتعليمهم. وأمثلة معاناة الأسرة بسبب جهل المرأة ونقص قدراتها كثيرة، نذكر منها مثلا صارخا فقد تسببت أم فى قتل ابنها بسبب الأمية.. لم تكن تعرف القراءة وبدلا من أن تعطى الطفل المريض دواء السعال أعطته مبيداً للحشرات... فقتلته.

وأخيرا ، فإن الاهتمام بالمرأة لا يعنى عدم الاهتمام بالرجل. ومشاركتها فى تنمية مجتمعها ووطنها لا يعنى تجاهل ما يقوم به الرجل وأى حق تحصل عليه ليس على حساب حقوق الرجل بل استكمالا لها، وأى عطاء تقدمه ليس انتقاصا من أداء الرجل بل إضافة قيمة مضافة إليه.

هذه بعض الاعتبارات التى تحتم الاهتمام بالمرأة وأحوالها والارتقاء بها كقضية وطنية تهمنا جميعا وتهم الرجل بنفس القدر التى تهم به المرأة.

ويمكن أن نتصور شكل مجتمعنا وقد أصبحت المرأة فيه على قدر من التعليم والصحة والثقافة والوعي، تمارس مسئولياتها بدراية ومعرفة وثقة ووضوح واتزان. إنه سوف يكون مجتمعاً أفضل، يسير نحو الأفضل. وهذا بالضبط ما نتمناه وهذا بالضبط هو جوهر الإجابة على السؤال: لماذا المرأة؟ ولماذا الآن؟

وهناك عدد من الحقائق تحتاج إلى تأكيد، وعوائق تستوجب العبور ، وأسئلة وتساؤلات تتطلب الإجابة حتى تأتى مسيرة المرأة بأفضل النتائج وأكثرها إثراءً للمجتمع. هذه وتلك نتناولها تباعا.(*)

* يتناول الجزء الثانى من الكتاب دراسة عدد من هذه المجالات من ناحية علاقتها بالمرأة، وموقع المصرية منها وبها.

تحرير المرأة

أصبحت الدعوة إلى تحرير المرأة تحتل فى وقتنا هذا جزءاً هاماً من الفكر العالمى وأصبحت ترتبط بعدد من القضايا الأساسية التى ينشغل بها عالم اليوم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية.

* * *

والديمقراطية أصبحت اليوم مطلبا دوليا، والتزاما على كل الدول توفيره لشعوبها. والديمقراطية الكاملة لا توجد إلا فى قلة من الدول فى شمال أوروبا، وهى منقوصة بشكل أو آخر فى كافة الدول وتعتبر غائبة إذا كان بالمجتمع فئات محرومة من الحقوق والخدمات، أو مستبعدة من المشاركة فى صنع القرارات لأسباب تتعلق بالجنس أو الدين أو العقيدة أو اللغة أو العرق أو الفكر السياسي. هذا النوع من الاستبعاد يعتبر اليوم من أسوأ صور انتهاك الديمقراطية.

من هنا فإن تحرير المرأة ومشاركتها أمر يتصل بصميم الدعوة إلى الديمقراطية الحقيقية التى لا تكون كاملة إلا إذا قامت على المساواة والحرية والعدل وشملت كل مواطن ومواطنة. فالمواطنة من حيث حقوقها وواجباتها لا تقوم على أساس الجنس.

ومع زيادة الوعى بضرورة احترام حقوق الإنسان تسلطت الأضواء على قضية مكانة المرأة فى المجتمعات. وحقوق الإنسان رسالة تدعو إلى - بل تحتم - احترام كل إنسان. وبتعبير أدق «توفير وحماية كل الحقوق لكل إنسان فى كل زمان ومكان» وهذه مسئولية كبيرة أصبح لها مؤسسات وطنية

وقومية وإقليمية ودولية تسعى كلها معا لحماية هذه الحقوق. كما أصبحت هناك برامج تهدف تشييد البنية الأساسية اللازمة لاحترام حقوق الإنسان. وتحتل أحوال المرأة وظروف معيشتها وأسلوب معاملتها وقدر مشاركتها فى الحياة العامة مكانا متميزا بين هذه البرامج وتلك الحقوق.

***

أما التنمية الشاملة العادلة المستمرة فإنها هدف البشر جميعا. وارتباط تحرير المرأة بالتنمية وبنجاح جهود تلك التنمية، حقيقة تأكدت واستقرت. كتب عنها الكثير وقيل الأكثر. ويمكن القول إن ضرورة مشاركة المرأة فى التنمية وإعدادها لهذه المشاركة لم تعد اليوم خيارا بل ضرورة ملحة، لا غنى عنها ولا بديل لها.

إنها ضرورة من ضرورات التنمية وركن أساسى فى تحقيق أهدافها فالعلاقة وثيقة بين نجاح برامج التنمية وصقل قدرات المرأة حتى يمكنها الإسهام والإضافة إلى قوة دفع التقدم.

فالمجتمع الأعرج هو وحده الذى يسير ساق واحدة، والظلام نصيب من يرى بعين دون الأخرى. ويصيب الصمم من فقد إحدى أذنيه. والمجتمع الذى يفقد السير والسمع والبصر مجتمع لابد وأن يفقد عقله واتزانه ويتوقف نموه.

***

وهناك بالإضافة إلى ارتباط تحرير المرأة بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وضرورات التنمية عامل آخر كثيرا ما نتجاهله رغم أنه لا يقل أهمية عن غيره من الاعتبارات ذلك هو المرأة نفسها ورضاؤها عن حياتها. حقها فى تحقيق ذاتها وفى الوصول إلى التوازن الذى يأتى مع المشاركة والعمل، والإحساس وبالرضاء والاكتمال الذى يأتى به العطاء والإنجاز. وهذه حقوق لا يمكن أن نسلبها من أى إنسان. يؤيد ذلك الفكر الأستاذ أحمد لطفى السيد بقوله فى كتابه المنتخبات : «إن الحركة النسائية فى مصر كانت ترمى إلى غرض أصلى كبير ، هو تربية المرأة المصرية وتعليمها حتى تشعر لذاتها بوجود خاص وشخصية مستقلة، لتستكمل خطها هى أيضا من الكمال الذاتي، ولتنتفع وتنفع بخير الحرية المفيدة التى ما منعتها إياها شريعتنا، ولكن أنانيتنا وفرط غيرتنا»(*).

نرى أن فى مقدمة الأسس التى تتطلب تحرير المرأة هو أن يكون ذلك من أجلها وليس فقط من أجل المجتمع أو الالتزام بمبادئ معينة، وهو اعتبار بسيط يقوم على أساس أنها إنسان ولد حرا. ولد بحقوق معينة لا يجوز أن يحرمها منها أحد. إنها إنسان له فكر وعقل وقلب وحس ومشاعر وكرامة.. والإنسان من حقه تحقيق الذات، والمرأة لها أن تشعر بقوة انتمائها لمجتمعها وقدرتها على العطاء لذلك المجتمع من خلال الأسرة ومن خلال ذاتها وتسهم بذلك فى الارتقاء بأحوال الأجيال القادمة. إن المرأة ليست جمادا أو سلعة صماء يمكن أن تعيش منفصلة عن حركة المجتمع.

* * *

* انظر المجلس الأعلى للثقافة، كتاب تذكارى عن أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد، القاهرة سنة ١٩٨٦ .

واعتبار الإنسان جماداً نوع من أنواع الرق. ففى القانون الرومانى القديم كان العبد مجرد سلعة تباع وتشترى، وتوهب من المالك لغيره هدية. وفى أثينا كان العمل العام يقتصر على الرجال دون غيرهم، وفى الولايات المتحدة فى عام ١٦٠٨، بعد أن استقر المكتشفون المستعمرون، جلبوا سفينتين إحداهما تحمل عبيدا للعمل، وأخرى تحمل نساءً للإنجاب. وظل الاثنان- العبيد والمرأة- على نفس المستوى من الحرمان لفترة طويلة. كان هذا يحدث فى الوقت الذى كانت فيه المرأة المصرية تتمتع بحقوق كثيرة، وكانت قد سجلت فى التاريخ كم هى قطعت شوطا طويلا فى التحرر: تعمل وتشارك وتتملك الأراضي،كانت ملكة وحاكمة، عملت بالزراعة وساهمت فى بناء الأهرامات، كان لها حق الوصاية على غيرها من القصر ذكورا كانوا أو إناثا، وحق رفع الدعاوى فى المحاكم. فماذا حدث؟ لماذا تحررت المرأة الرومانية والأثينية والأمريكية بينما نحن - أصل الحضارة ومهد الأديان -تبقى أغلال حول نسائنا وتعتبر المرأة فى مرتبة أدنى من الرجل؟!

* * *

إنها اليوم تولد لتقابل فى أغلب الأحيان بعاصفة صامتة من خيبة الأمل،ثم يفضل عادة عليها الذكور فى المأكل، والملبس، والتعليم، وتعامل معاملة بها بعض من سمات عبودية جديدة. فتؤخذ لها القرارات، حتى ما يتعلق منها بذاتها وكيانها وخصوصيات حياتها مثل من تتزوج ومتى تتزوج، ومتى تنجب وكم طفلا تنجب، وما إذا كان من حقها التعليم أو استكماله أم لا. ليس لها أن تبدى رأيا يتعلق بمصيرها أو مستقبل أولادها بل ليس لها أن تعطى أبناءها -الذين حملتهم شهوراً أعطتهم خلالها من

دمها- ليس لها أن تعطيهم جنسيتها التى تعتز بها. إنها مازالت فى مناطق عديدة تسير خلفه وهو يركب الدابة وتأكل فضلات ما يتركه.

حدث هذا التدهور بعد أن زحفت على أوطاننا عصور مظلمة وجاء الاستعمار بأنواعه وأشكاله، واستمر إلى أن أبينا الخضوع له، فرفع المجتمع هامته وتثابتت كل أطرافه وأجزائه فى طريق اليقظة وطريق التحرر.. وكانت المرأة جزءاً من تلك اليقظة.

إن قهر المرأة فى وطننا العربى له نفس أسباب قهر الرجل،من الاستعمار، والتبعية الاقتصادية والفقر، وغياب الديمقراطية. كانت نفس الأغلال تكبل الاثنين معا لذلك جاء تحرير المرأة دائما مواكبا لتحرير الوطن. ونحن اليوم فى مسيرة نهضة شاملة الجوانب تهيئ المجتمع لدخول عالم جديد وتقتضى تحريرا شاملا ، يواكبه التحرر المتزن المسئول الذى يفرض علينا كسر ما تبقى من أغلال وقيود.

وتحرير المرأة طريق له دربان أحدهما تصحيح المفاهيم الخاطئة، والآخر هو تطبيق البرامج الهادفة والاثنان بينهما تفاعل مستمر يكملان بعضهما البعض. والأول هو الذى يصل بنا إلى الثاني. والثانى يسهل الوصول إلى الآخر. فنجاح البرامج وتنفيذ القرارات يتطلب تصحيح المفاهيم والمقولات التى نبعت من تصورات خاطئة واستقرت بحيث أصبح لها قوة تحجب قوة القانون أحيانا. وقد أدرك قاسم أمين، صاحب البصيرة والرؤى، هذه الحقيقة فكتب يقول ولهذا الارتباط التام بين عادات كل أمة ومنزلتها من المعارف والمدنية نرى أن سلطان التعود أنفذ حكماً فيها من كل سلطان.وأشد شؤونها لصوقا بها، وأبعدها عن التغيير،

ولا حول للأمة عن طاعتها إلا إذا تحولت نفوس الأمة. ولهذا نرى أنها تتغلب دائما على غيرها من العوامل والمؤثرات حتى على الشرائع.ثم يقول: «ويؤيد ذلك ما نشاهده كل يوم فى بلادنا من أن القوانين واللوائح التى توضع لإصلاح حال الأمة تنقلب إلى آلة جديدة للفساد.وليس هذا بغريب فقد تتغلب العادات على الدين نفسه فتفسده وتمسخه بحيث ينكره كل من عرفه».

نعم .. مختلفان لكن متساويان

نقطة البداية إذن هى تصحيح المقولات التى ترسخت معها مفاهيم وعادات معينة ليس لها سند صحيح، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمقولات كادت تعتبر حقائق كأن يقال دائما أن المرأة مختلفة عن الرجل فلا يمكن أن تتساوى معه،وأنها ضعيفة بدنيا لذلك كان لها دور محدد منذ الأزل، وسوف نتعرض لهذه المقولات تباعا من الناحية العلمية والتاريخية.

أولى هذه المقولات هو أن الرجل والمرأة مختلفان وأن هذه مشيئة الخالق علينا تقبلها. والحقيقة هى «نعم، إننا مختلفان ولكننا متساويان».

فالصفات البدنية لم تعد سببا للتفرقة فى المعاملة والحرمان من الحقوق، وسقطت جميع الادعاءات بأن الاختلاف البدنى يبرر الاستعباد كما حدث للزنوج، أو الاستبعاد كما يحدث لفئات متعددة، المرأة فى مقدمتها. لم يقل أحد فى الدعوة إلى تحرير المرأة أنهما لا يختلفان إنما نقول إنهما مختلفان لكنهما متساويان. والاختلاف لا يعنى عدم المساواة.

***

لقد ولى الزمن الذى كان الاختلاف البدنى فيه مبررا لاختلاف المعاملة أو سوء المعاملة.وسقطت عبر التاريخ حجج حاولت أن تثبت أن الاختلاف البدنى يؤثر على القرارات والفكر مثل تلك التى استعملت لمنع تحرير العبيد فى الولايات المتحدة ادعاءً بأن الزنوج ليس لديهم المقومات العملية والفكرية التى لغيرهم.

إن الصفات البدنية لم تعد اليوم سببا فى التفرقة فى المعاملة سواء كان ذلك بسبب اللون أو الجنس أو العنصر... أو حتى الإعاقة البدنية. وحرمان الإنسان من حقوقه المشروعة بسبب إعاقته بدنيا أصبح اليوم فى بعض الدول جريمة يعاقب عليها القانون. والأنوثة ليست عيبا أو مرضا أو عاهة إنما هى قوة الحياة وحاملتها وبها تكتمل البشرية.

ثم إن بعض الشعوب تميل أن تكون ضئيلة الجسم ولكن هذا لم يمنع تفوقها،وبعضها يميل إلى التخمة، ولكن هذا لم يجعلهم أكثر تفوقا.

* * *

إن الاختلاف البدنى يؤخذ فى الاعتبار فقط بالقدر الذى يؤثر فيه على الأداء، مثلا الشخص القصير لا يتفوق فى لعبة كرة السلة، وضعيف العضلات لن يكون ملاكما ناجحا، وذلك بغض النظر عن الجنس فهو قول ينسحب على الاثنين معا سواء كان الشخص رجلا أم امرأة.

لقد أثبتت الأبحاث أن هناك بالفعل اختلافاً فى الصحة البشرية بين الرجل والمرأة ولكنه لا يتصل بالقدرة ولكن بنوع الأمراض التى يصاب بها كل منهما أكثر من الآخر.

ويرد العلم على مقولة أن الاختلاف يرجع لاختلاف الهرمونات فيقال أن هرمونات الرجل هى Testosterone بينما هرمونات المرأة هى Estrogen بينما جاءت الدراسات تؤكد أن كلا منهما (الرجل والمرأة) يحمل كلا الهرمونات ولكن بنسب مختلفة من أجل وظائف بدنية محددة.. كما أنه يوجد هرمونات أخرى هي progestrone موجودة لدى

الاثنين. فهل هذا الفارق فى النسب يبرر الحكم على المرأة بأن تكون شيئا وليس شخصا.. وأن تظل بدنا وليس عقلا.

* * *

إننا نتجاهل أسس المجتمع السليم الذى يقوم على المساواة ونبرر الحرمان من الحقوق بوجود ذلك الاختلاف الذى نبالغ فيه ونكرر دائما الرجل والمرأة مختلفان. وترتفع المقولة وتصبح شعاراً.. وتتردد حتى تترسخ وتخلق مناخا اجتماعيا يشجع على التفرقة فى التعامل.. حتى فى الحصول على أبسط الخدمات والحقوق الأساسية التى نحن اليوم فى حاجة ماسة إليها، تحرم البنت من التعليم اعتقاداً أنه ليس من المهم تعلم البنت مثل الولد لأنهما مختلفان وتكون النتيجة تفشى الجهل والأمية بين الإناث. وتتزوج الفتاة مبكراً وتلد سربا من الأبناء تكون لهم أماً جاهلة.

* * *

وبسبب ذلك الاختلاف يقسم العمل بين الرجل والمرأة ويفرق بينهما فى معسكرين مختلفين يختص كل منهما بواحد منه.

والسؤال هو: من الذى قال وقرر أن المكتب والفكر للرجل.. والحضانة والحياكة هى عمل المرأة؟

العجيب أن المرأة إذا عملت بالسياسة وفى المعمل قالوا إنها تتشبه بالرجال، أما إذا اختار الرجال العمل بالحياكة والطهى علقوا على ذلك بأنهم «عباقرة». وأطلقوا عليهم أسماء أنيقة فيصبح الطباخ «شيف» Chef

إن ادعاء أنهما مختلفان عصبيا وبدنيا وحسيا، فعليها لذلك أن تبقى بالمنزل.. ادعاء خاطئ يأتى مع «نظرة المجتمع» إلى المرأة ودورها فى الحياة وهناك مجتمعات معاصرة قامت فيها المرأة بالأشغال الثقيلة فى المصانع، وكسح الجليد فى الشوارع ونجحت فى عملها.

وقبل كل ذلك فإننا فى عصر الميكنة وعصر العقل. التقدم فيه لايحتاج عضلا بقدر ما يحتاج عقلا!! عصر تغيرت فيه المفاهيم، الغلبة فيه ليست للقوة البدنية إنما لقدرات الفكر والعلم والإتقان والإبداع والابتكار والمرأة والرجل فى ذلك صنوان.

إن الاختلاف تقسيم افتعل ليبرر اختلاف المعاملة بسبب اختلافات بدنية.. بينما لا اختلاف فى أجهزة التفكر والعقل. والحقيقية التى لاننكرها هى أن الرجل والمرأة مختلفان نعم هذا صحيح لكننا نؤكد أيضا أنهما متساويان.. متساويان فى القدرات وفى الحقوق وفى ضرورة الالتزام بالمشاركة فى تقدم الوطن والقيام بواجبات المواطنة.

إعادة كتابة التاريخ

هناك من بين المفاهيم الخاطئة مفهوم سائد بأن استبعاد المرأة من العمل العام هو فى مصلحتها لأنها ضعيفة وعليها أن تقبع فى منزلها. وهى حجة مستقرة سائدة، رغم أنها حجة واهية. فالعمل المنزلى الذى تطالب به المرأة ليس سهلا كما يتصورون، والحمل والإنجاب لا يمكن أن يتحمله، رجل كما أن القوة البدنية مسألة عضلات وأمر يمكن التحكم فيه بالتمرين.

وتبين الباحثة ديان هال Hall أنه فى سنة ١٩٩٥ صدر قرار بالولايات المتحدة بعدم اللياقة البدنية للخدمة العسكرية شمل ٤١ سيدة متباينات السن والتعليم والمستوى الاجتماعي، ولكن بعد برنامج تدريبى استمر ستة أشهر فقط وصلن جميعا إلى مستوى اللياقة البدنية المطلوب من كل مَنْ يلتحق بالعسكرية رجالا ونساءً، بحيث أصبحن قادرات على الجرى ٣ كم حاملات على أكتافهن معدات ثقيلة تزن ٤٥كجم.

وقد حققت المرأة انتصارات كثيرة فى مجال الرياضة ووصلت إلى المستوى الأولمبى فى السباحة،والتزحلق على الجليد،والعدو. بل ثبت أن ما حققته من تقدم فى رياضة العدو أفضل مما حققه الرجال . فقد انخفض وقت المرأة فى سباق الماراثون بمقدار ٣٢٪ بينما حقق الرجل انخفاضا زمنيا فى نفس السباق لا يتعدى ٤٪ فقط.

وبالإضافة إلى كل ذلك فإننا نعيش عصر المهم فيه هو ليس قوة العضل إنما المهم هو قوة الفكر والعقل . والمرأة فى هذا قد تساوت.. وأحيانا تفوقت.

* * *

إن إعادة كتابة السيرة الذاتية لأهل العصر الحجرى تظهر حقائق جاءت بنظرة جديدة لابد وأن تقلل حدة ذلك التقسيم الأسطورى بين أجدادنا وجداتنا. وقد وصلنا عبر القرون مفهوم نابع من تصور معين مقتضاه أن الرجل، منذ فجر الأيام، وهو المسئول عن إعالة الأسرة وتوفير غذائها إذ كان يخرج للصيد وحده ليصطاد، معرضا نفسه للأخطار ويترك المرأة خلفه؛ أولا لأنها لا تقوى على مواجهة الصعاب.. وثانيا لأن لها دوراً آخر هو منزلى محض.

وكان الأساس الذى بنى عليه هذا التصور بأن المرأة لا تشارك فى الصيد هو أنه إذا خرجت للصيد فإن هذا سوف يعنى خروج الأطفال أيضا مما ينتج عنه حديث وصراخ وأصوات قد تفزع الفريسة فتجرى هاربة. ظل هذا المفهوم سائدا إلى أن بينت الدراسات أن أجدادنا فى العصر الحجرى كان لديهم أسلوب آخر فى الصيد يطلق عليه «الصيد الجماعي» وهى طريقة كانت تتبعها قبيلة «بلاكفوت» من الهنود الحمر، ومازالت متبعة فى قبيلة «موبوتي» فى الكونغو. فيها تخرج القبيلة كلها رجالا ونساء وأطفالا، يجرون ويصيحون وراء الحيوان أو القطيع المطلوب اقتناصه، إلى أن يصلوا بهم إلى حافة عالية فتقع الفريسة فى شبكة معدة فى أسفله. أى أن الأصوات لم تكن عائقا فى هذا الأسلوب من الصيد بل كانت مطلوبة.

وهناك بحث آخر قامت به أولجا صوفر Olga Sofer فى المنطقة الأثرية المسماة بافلوفا فى جمهورية التشيك، ودرست ٨٤٠٠ قطعة فخار عمرها ٢٥٠٠٠ سنة فوجدت أن هناك ما يشير إلى أن هذه القبائل الأولى كانت تنتج شبك الصيد الذى يستعمل للصيد الجماعى بصورة مكثفة.

بل وجد أن نسبة البقايا التى تستعمل فى الصيد الفردى مثل السهام والرماح الحجرية غير ذلك أقل مما وجد من الشبك وأدوات القنص الجماعى بنسبة ١ : ٢٠ مما يشير إلى أن ذلك القنص الجماعى كان شائعا. وبذلك فإن قصة أو مقولة أن الرجل كان وحده يقوم بالعمل الشاق والصيد لأسرته قد سقطت.

وهناك عدد كبير من الأبحاث والكتب فى هذا المجال منها كتاب كامل للباحثة مارى زايس Zeiss اسمه «المرأة الصائدة» Women the Hunter يؤكد أن المرأة كانت تقوم بالصيد المتفرد مستعملة فى ذلك سهام ورماح تقوم هى بصنعها وبحث آخر يؤكد أنها كانت محاربة تشارك فى المعارك إذ وجدت هياكل نسائية بها رماح فى مناطق المعارك الأثرية.

بل قد تبين مؤخرا أن قبائل تيوى Tawi Aborigines فى استراليا مازالت إلى يومنا هذا تعتبر الصيد وظيفة المرأة.

* * *

وبالإضافة إلى ذلك هناك أبحاث تؤكد أن صيد الرجل لم يكن المصدر الأساسى لغذاء الأسرة ،وفى ١٩٧٥ أعلنت عالمتا الأنثربولوجيا زيلمن Zihlman ، وتانر Tanner أنه بدراسة السلالات الباقية والمعاصرة من مجتمعات الصيد تبين أن ٧٠٪ من غذاء مجتمعات الصيد مصدره النباتات والمأكولات التى تجمعها المرأة فى جهد وإصرار، وليس اللحوم التى يخرج الرجال لاقتناصها فى شجاعة وبطولة .وهو التصور الذى أعطى لسنوات طويلة انطباعا غير دقيق بأن الرجال هم وحدهم دائما مصدر الإعالة والغذاء.

وفى سنة ١٩٩٤ أكدت عالمة علم «النبات الإنساني» سارة ميسون أن مجموعة من النباتات التى اكتشفت من العصر الحجرى هى فى الواقع جذور وبذور كان الإنسان فى العصر الحجرى يستعملها فى غذائه أكثر من اللحوم.

* * *

وهناك مقولة أخرى تقسم البشرية إلى فريقين يسبغ على كل منهما صفات معينة: فهناك الرجل وهو أكثر قدرة وعنفا وقسوة وهناك المرأة وهى أكثر طيبة وحنانا مع أن كلنا نعرف نساء أشد قسوة ودهاء من رجال أكثر طيبة وتفاهما فالقيم والسلوك الاجتماعى لا تحدده أوجه الاختلاف بينهما، بقدر ما تحدده الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية التى يشب فيها كل منهما.

* * *

إن هذا ليس حديثا ضد الرجل، ولا ينتقص من تاريخ الرجل أو اهتمامه بالأسرة أو بطولاته وقوته، فهذه أمور مستقرة ليست محل جدل إنه مجرد تسجيل للحقيقة والواقع وتوضيح عدم صحة مقولات وتقولات بدأت وانتشرت فاستقرت وأشاعت مناخا يحجب الحقيقة ويكبل المرأة فى أغلال ظاهرها الرحمة وباطنها عذاب أليم. كلها شواهد على أن مشاركة المرأة ليست بدعة فقد كان لها دائما دور فى اتخاذ القرارات وتسيير أمور المجتمع ولها قدرات لا تبرر التكبيل . فلا يجوز أن يؤخذ التاريخ مبررا وأن يقال للمرأة «هذا قدركن منذ فجر التاريخ عليكن قبوله». أو أن يحاول البعض وأد محاولات العمل على إنصافها وتأكيد الحاجة إلى مشاركتها بل وتوجيه التهم إلى كل من حاول ذلك. وما أسهل اتهام أى فكر

تقدمى بأنه بدعة.

ومنذ مائة عام أدرك قاسم أمين هذه الحقيقة فكتب «سيقول قوم أن ما أنشره اليوم بدعة.. فأقول نعم أتيت ببدعة ولكنها ليست فى الإسلام بل فى العوائد وطرق المعاملة التى يحمد طلب الكمال فيها».

تساؤلات وإجابات

كثيرا ما يصلنى بعض - وأحيانا سيل - من الرسائل والخطابات حول موضوع المرأة مما يفرض علىّ واجب الاستجابة والرد على بعض منها.

وابتداءً فإن السمة الغالبة للرسائل تؤيد الاهتمام بالمرأة والارتقاء بأحوالها بينما بعضها يطرح تساؤلات.

وهذه الرسائل مجتمعة، بغض النظر عن مضمونها أو تساؤلاتها، تعتبر ظاهرة إيجابية تشير إلى إن قضية المرأة أصبحت تحتل مكانها بين قضايا الوطن، وتثير اهتمام المواطن لدرجة أن يبعث برسائل أو يكتب لنا عنها رغم أننا مجتمع لا يقبل كثيرا على كتابة الخطابات، أو إرسال التعليقات والمساهمة بالرأي.

وسوف أحاول هنا الإجابة على بعض ما أثير من تساؤلات.

يرى أحدهم ضرورة الاقتصار على «الدور التقليدي» للمرأة وهنا نسأل هل الرجل مازال دوره يقتصر على مسئولياته التقليدية وظل جامدا يمارس الصيد والقنص؟ لقد تغيرت المجتمعات البشرية وتغيرت بذلك المسئوليات والعلاقات. بالإضافة إلى ذلك فقد ثبت أن ذلك الدور التقليدى للمرأة الذى يتمسكون به لم يكن مجرد معاشرة الرجل والإنجاب، بل كان عطاؤها أكثر شمولا وعمقا. فهى التى اكتشفت الزراعة وتولتها. وتبين أبحاث الأنثروبولوجيا التى أشرنا إليها أنها كانت تشارك الرجل فى أقسى مسئولياته وهى الصيد والقنص، كما أنها كانت تشارك فى تشييد وبناء المأوى. وفى حالة غياب الرجل كانت هى عماد المجتمع

تحمى الأسرة وتعولها. وعندما اكتشفت المرأة الزراعة واستقر له المقام، طاب له الأمر وأراد أن ينحيها جانبا ويقلص أدوارها ويتسيد بدعوة تفوقه البدني. إن ذلك الدور التقليدى الذى يشار إليه كان يقوم بدوره على المشاركة وتلك المشاركة هى الأساس الذى يجب أن نتمسك به.

* يسأل البعض أين الرجل من كل هذا ؟ إن الرجل المصرى عليه اليوم واجب أساسى هو إدراك هذه الحقائق والاقتناع بأن مستوى أسرته ومستقبل أبنائه يتوقف بدرجة كبيرة على مستوى المرأة كزوجة وأم. وإن كان المثل يقول أن وراء كل رجل ناجح امرأة فإنى أقول أنه بجوار كل امرأة ناجحة رجل، رجل ناضج واثق من نفسه لا يهدده نجاح المرأة بل يزيد من اطمئنانه على نفسه وبيته وأسرته.إن الرجل عليه مسئولية العودة للأسرة والاهتمام بأمور منزله. فالأسرة السوية الصحيحة التى تقدم للوطن أبناءً أسوياء تتكون من رجل وامرأة معا. والغالبية من الأحداث المنحرفين ينتمون إلى أسر أهمل الرجل فيها أسرته أو أهملتها المرأة، انهما معا رفيقان على درب الحياة فى السراء والضراء، معا يعطيان الأبناء القدوة والمثل ويغرسان القيم الصحيحة.

إن دور الرجل وعطاءه دور أساسى واضح نحترمه جميعا ولم يكن يوما محل جدل لذلك لا نتناوله بالحوار والجدل والمطالبة.

* نعم إن «الأمومة تحتاج للتعليم والمشاركة» وكيف يمكن للأم الجاهلة أن ترشد أبناءها فى دراستهم؟ وكيف يمكن إحاطتهم بسياج الأمان من الانحراف؟ من أين لها أن تفهم أعراض الإدمان أو بوادر الانحراف؟ كيف يمكنها أن ترشد ابنتها بضرورة التفرقة بين التحرر والانفلات،

وأن تقدم لأسرتها غذاءً صحيا قليل التكلفة؟. باختصار كيف يمكنها أن تقوم بمسئوليتها كأم وزوجة وهى نفسها جاهلة مهمشة. وقد أوردنا مثل الأم الأمية التى قتلت ابنها لأنها أعطته مبيدا بدلا من أن تعطيه الدواء لأنها لا تعرف القراءة ولم تفرق بين الاثنين. إن مسئولية المرأة فى رعاية وحماية أسرتها ودورها فى الحد من ظاهرة العنف والصراع وغرس قيم التكامل بدل الصدام والعمل بدل التخاذل والتفاهم بدل التعصب والأمن بدل الانحراف، التزامات خطيرة لن تقوم بها إلا إذا كانت هى نفسها مؤهلة لذلك.

* أما عن «قضية عمل المرأة» فإن الدعوة لتعليم النساء والنهوض بأحوال المرأة ليست بالضرورة دعوة إلى ضرورة خروجها للعمل خارج المنزل إذا اقتضت ظروفها البقاء فيه لكنها دعوة تهيئها للعمل إذا اقتضت مصلحة الأسرة ذلك أو اقتضته الظروف. وتقدر الدراسات أن حوالى ٢٠٪ من الأسر المصرية تعولها امرأة. إما بسبب وفاة الزوج أو عدم قدرته على العمل أو عدم حصوله على عمل أو التفكك الأسرى بسبب الطلاق أو هجرة الزوج. هذا بالإضافة إلى أن أغلب الأسر تعتمد اليوم على دخل الأب والأم معا. وهى حقيقة تدعو إلى إعداد المرأة إعداداً جيداً من أجل الأسرة بأكملها، وتوفير التعليم والتدريب المهنى المطلوب والظروف المعيشية المناسبة مع إعطاء الفرصة للمرأة المعيلة لبدء مشروعات صغيرة تحمى بها أسرتها.

إن المرأة إذا رأت أبناءها جياعا أو مرضى فهى مستعدة أن تفعل أى شىء لإنقاذهم وكثيرا ما ينتهى بها الأمر أن تضحى بنفسها فى أوكار

الانحراف أو احتراف البلطجة. وهناك دراسة ميدانية قيمة عن المرأة التى تعول نشرها المجلس الأعلى للثقافة بعنوان «بطلات وضحايا» (*) بها قصص دامية مؤثرة حول هذا الواقع وبها قصص نجاح حققتها المرأة عندما تجد فرصة كريمة تعاونها على إعالة الأسرة.

* هناك شعور بأن الاهتمام بالمرأة موضوع فيه «بعض المبالغة»، مما يدفع الرجال للمطالبة بالاهتمام بهم أيضا! وهذا التقييم فى تقديرى ليس موضوعيا ويعكس تحيزا لا مجال له. فهناك قضايا أخرى أصبحت اليوم تحظى بنفس الاهتمام، ويقبلها المجتمع دون جدال حولها، مثل الاهتمام بالأطفال أو المسنين ، ولم يتساءل أحد لماذا مجلس للطفولة أو لماذا جمعية للمسنين؟ وإن كانت هناك جرعة زائدة فى تناول موضوع المرأة والإعلام عنه فإن ذلك يرجع إلى أمرين: أولهما أن الحاجة إلى التوعية به ماسة وأكثر إلحاحا لتنقية العديد من الشوائب التى تكتنف قضية المرأة. والثاني، هو أن هناك أحيانا خلطاً بين الإعلام والإعلان وبين التنوير والتكرار. لذلك لابد أن يكون الإعلام المقروء والمرئى والمسموع والشخصي، حريصا على توصيل رسالة قضية المرأة ليس من خلال الإعلان عن مؤسساتها أو مناقشة قضايا تحرير المرأة فحسب بل من خلال التوعية بالخدمات المتاحة

(*) بطلات وضحايا
إيمان ضياء الدين بيبرس القاهرة سنة ٢٠٠٢
ترجمة عايدة سيف الدولة
الكتاب يصف حالات واقعية عن بطولة وتضحية ومآسى ومعاناة المرأة المعيلة التى يسعى المجلس القومى للمرأة وعدد من الجمعيات الأهلية لتوفير الحياة الشريفة الكريمة لها ولأسرتها. أدعو كل من يتساءل لماذا المرأة ولماذا مجلس وجمعيات للمرأة أن يطلع على هذه الدراسة.

لصالح جماهير النساء وهو كثير وأثر ذلك على الأسرة والمجتمع ، أو من خلال التعريف بما تقدمه المرأة لوطنها من مساهمة وعطاء، وهو أيضا كثير.

* أشار البعض إلى أنه فى الوقت الذى تهتم به الدولة والمجتمع المدنى بقضية المرأة فإن هناك سيل من الكتابات «غير الموثقة»، تأخذ اتجاها مضاداً للاهتمام بالمرأة أو تكريمها، بعضها يهاجم المرأة ويحط من شأنها. وأعتقد أن ظهور هذه الكتابات وتلك الكتب - غير المرخص لها وأحيانا غير المهذبة - فى هذه الآونة بالذات لا علاقة له بقضية المرأة ولا علاقة لها بالوطن أو الرغبة فى الارتقاء بالمجتمع، بل يمكن القول أنها تعكس غير ذلك تماما. ويمكن القول أيضا أن أحد أسباب زيادة هذه الكتابات المضللة عن المرأة أمران : أحدهما هو ما يلاقيه الاهتمام بهذه الكتب المثيرة أو المضللة من قبول لدى بعض الشرائح فى المجتمع مما يجعلها مسألة «تجارية». والآخر أن مروجى هذه الكتابات يؤرقهم ما حققته برامج المرأة من تقدم بأحوالها، فقام بعض أنصار الردة والتعصب بهجمة مضادة حماية لمآربهم.

* نعم إن المرأة أحيانا تتخاذل ولا تقوم بواجباتها.. وهى هنا مثلها فى ذلك مثل الرجل. إنها جزء لا يتجزأ من المجتمع الذى به الجيد والسيئ ، الجاد والمهمل، الملتزم والمنحرف، مدرك المسئولية والسلبي، الأمين وخائن الأمانة.

بل أضيف إلى ذلك أن هناك إلى جانب السلبية أو عدم الكفاءة شريحتين من النساء تسيء إلى قضية المرأة، أحدها شريحة تدعو إلى

الانغلاق والسلبية الجامدة والاختباء وراء زى نسائى تختفى تحته وكأنها عيب فى المجتمع أو عورة مطلوب إخفاؤها وراء الأقمشة والأسوار. وهذه شريحة أصبحت تروج لاتجاهاتها فى شرائط وكتيبات ومواعظ ودروس تسيء إلى حقيقة صحيح العقائد.

وشريحة أخرى انفلتت واندفعت وخلطت بين القيم، فلم تعرف الفرق بين الحرية والفوضى، بين التحرر والتبهرج. شريحة تعبر عن نفسها فى عدد من المطبوعات أو المجلات المستفزة التى لا تعبر إلا عن حياة قطاع محدود جدا من المصريات سواء فى الملبس أو المسلك أو أسلوب الحياة.

ونحمد الله أن كلا الشريحتين لا تعبر إلا عن قلة فلت منها زمام التوازن بين نقيضين. وأن الغالبية العظمى من نساء مصر، العاملات منذ بداية التاريخ، مازالت تتصرف فى ثقة واتزان، ترنو إلى من يمد إليها اليد لمسيرة الخير والوطنية والعطاء فى الطريق الصحيح. وهؤلاء جميعا فى حاجة إلى توجيه وهداية وقدوة، ودعوة هادئة للمشاركة فى برامج تحقق التوازن وتؤدى إلى الاندماج بثقة فى مسيرة الوطن.

إن المرأة شخص وليست شيئا

تبين بعض المؤشرات العلمية والنفسية أن هناك علاقة بين الضعف العقلى والفكرى والقوة البدنية والعضلية الزائدة، بمعنى انه كلما ضعفت القدرات الذهنية والفكرية لإنسان ما، أدى ذلك إلى طاقة اكبر فى القدرة العضلية والقوة البدنية.والعكس صحيح أى أن زيادة إعمال الفكر والذهن تمتص كثيرا من الطاقة، وبذلك فهى عادة لا تؤدى إلى القوة العضلية.

ومعروف أيضا أن استثمار الذكاء والحكمة يغنى عن استعمال القوة والعنف. يصلح هذا القول فى الصراعات الدولية والسياسية، وكذلك بالنسبة للروابط الاجتماعية والعلاقات الأسرية.

فالإنسان الذى تكتمل عناصر إنسانيته يرى فى الآخر إنسانا مثله ولايعتبره جمادا دونه أو أدنى منه يمكنه أن يتحكم فيه، وأن يفكر له، وينقله من مكانه، ويغير أوضاعه. ثم يتصور أن له أن يبيعه ويشتريه أو يستعمله لأغراضه بطريقته أو يستغنى عنه أو حتى أن يضربه يكسره ويحطمه... ومن لا يفرق بين الشخص والشيء ينسى أو يتناسى أن ذلك االشخص الآخر له إرادة، وفكر، وحس، وقيمة، وكرامة، كلها لا تقل عما لديه، وقد تزيد أحيانا. والاعتراف بهذه الحقائق والتعبير عنها فى السلوك هو معيار العلاقات، وهو الفرق بين التعامل والتواصل الإنسانى وعلاقة الإنسان بالإنسان، فى مقابل علاقة الإنسان بالشيء. وهو أيضا أحد العناصر التى تفرق بين الرقى والتدهور.

والمرأة إنسان: إن المرأة شخص وليست شيئا، ومع ذلك فإن تعامل البعض معها لا يقوم على أساس هذه الحقيقة الواضحة، وذلك إما لتسيد

القوة العضلية أو بسبب التباهى والغرور بالقدرة البدنية، وتغليب هذه وتلك على قدرات الذهن، ورجاحة العقل. وتتفق الآراء أن أصحاب مثل ذلك السلوك يعانون من التخلف أو فقد البصيرة الاجتماعية والإنسانية، مما يجعلهم لا يفرقون بين الشخص والشيء. يبدو ذلك صحيحا بغض النظر عن المكانة الاجتماعية التى تسلق إليها ذلك الفرد، أو تلك التى ينحدر إليها بأفعاله تلك.

* * *

أكتب هذا بمناسبة صدور تقارير الأمم المتحدة عن «العنف المنزلي» و«العنف ضد المرأة» وما تتعرض له الزوجة والأولاد والمرأة بصفة عامة من ضرب وتعذيب. وهى ظاهرة لها أبعاد اجتماعية ونفسية واقتصادية وإنسانية كثيرة تؤثر على تكوين الأجيال القادمة والعلاقات الإنسانية والقيم الاجتماعية والقدرات الإنتاجية.. وتؤكد الأبحاث أن الضرب حتى «البسيط» منه لا يصلح وسيلة للتأديب إلا فى حالات محدودة وبأساليب محددة. وقد أثبتت هذه الدراسات أن العنف ضد المرأة يزداد فى الدول المتخلفة اجتماعيا وثقافيا، كما يوجد أيضا فى كافة المجتمعات بين القطاعات التى يسودها الإدمان بأنواعه لأن فى هذه الحالات يغيب العقل والفكر السليم. كما تبين أيضا أن الرجل يقوم عادة بضرب المرأة وهو فى جمرة الغضب أو تحت تأثير الخمر أو المخدرات بأنواعها، عندما يختل فكره ويصاب بحالة من عدم الاتزان. هذه كلها حقائق تؤكد أن هناك علاقة قوية بين الفكر الواضح السليم وأسلوب تعامل الإنسان مع الإنسان.

* * *

وكانت الجمعية العامة لمنظمة حقوق الإنسان فى جنيف قد اعتبرت العنف ضد المرأة والعنف المنزلى من أهم الأمراض الاجتماعية ومن انتهاكات حقوق الإنسان التى تؤدى إلى تفكك الأسرة وبالتالى ضعف قدرات المجتمع، فأصدرت بالإجماع قرارا بإنشاء لجنة خاصة لدراسة ظاهرة العنف ضد المرأة مداها وأسبابها ووسائل علاجها.

وقد تبين أن الإنسان يلجأ إلى العنف بسبب عدم قدرته، أو عدم رغبته فى حل المشاكل أو معالجة الاختلافات بالتفاهم والإقناع. وإنه بذلك السلوك يعبر عن عجز فكرى وضمور فى القدرات الذهنية للإنسان، سواء الزوج، أو أى من يلجأ للضرب والإيلام- خصوصا ضرب المرأة- تعبيرا عن الغضب أو عند اختلاف الآراء.

وأن أولئك الذين يمارسون هذا النوع من السلوك يعانون من مشاكل نفسية تتعلق بنشأتهم، وبعلاقاتهم الأسرية، وتقديرهم لأمهاتهم.وأن أكثر الناس معاناة من ذلك المرض النفسى هم أولئك الذين يضربون امرأة من خارج الأسرة لا علاقة لهم بها، والذين يرتكبون هذه الجناية علنا.

وتشير دراسات «العنف المنزلى» أن هناك بالفعل حالات تقوم فيها الزوجة بضرب الزوج، ولكنها ضئيلة لا تشكل ظاهرة عكس حالات قيام الرجل بضرب المرأة سواء داخل المنزل أو خارجه .

* * *

وكثيرا ما يبرر الرجل ذلك السلوك المنحرف بأسباب لا أساس لها من الصحة فهو أحيانا يؤكد أنها من قبيل التأديب والتصحيح والحث على

البعد عن الخطأ والعودة للصواب.. بينما الحقيقة أن الاتهام بالخطأ هو أمر فى حد ذاته يحتمل الخطأ والصواب. فإن كانت المرأة لم تأت خطأ فإن هذا الضرب اعتداء سقطت عنه هذه المبررات الواهية. وان كانت قد جانبت الصواب فإن أسلوب الضرب والإيلام البدنى ليس هو الوسيلة لتأكيد الرأى الآخر. وإنما التصحيح يكون هنا عن طريق الفكر والتوضيح والإرشاد، والتوجيه أو التفسير، والقدوة الحسنة، وليس عن طريق القسوة والعنف والقوة البدنية.

وأحيانا يتصور بعض من الرجال أن هذا حق لهم كفلته الشرائع وتؤيده الأديان بينما ذلك محض افتراء. فالمرأة لها قدر رفيع فى المسيحية تحتل فيها السيدة العذراء مريم مكانة القديسين وهى التى كرمها القرآن الكريم فى سورة كاملة.

ورغم ما تنادى به المعتقدات الدينية من حسن معاملة المرأة فإن بعضاً من الرجال يثور ويغضب عندما تعطى المرأة مكانتها وقدرها ويشيعون أن ذلك ضد الأديان... مثل ذلك ما حدث بالنسبة لحق الخلع. رحم الله أستاذنا الكبير الدكتور عبد الوهاب خلاف أستاذنا فى الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق. مازلت أذكره وهو يسرد لنا الحقوق التى كفلتها الشريعة للمرأة والمكانة التى كرمتها بها، ويغرس فينا ضرورة الاحترام المتبادل بين الرجل والمرأة حرصا على الأسرة وتطبيقا لتعاليم الأديان كلها.

وقد أجمع جمهور الفقهاء على مشروعية الخلع... لأنه يتوافق مع مبادئ الإسلام التى ترتكز على دفع الحرج، وعلى قواعده التى توجب أن يزال الضرر وأى ضرر أشد من معاشرة كاره.. فالحياة الزوجية ليست سجنا للنساء تهدر فيه كرامتهن.

إن هذا النظام يرسى قاعدة من أهم القواعد الإنسانية وهى أن العلاقة بين الرجل والمرأة علاقة بين شخصين اكتملت فى كل منهما عناصر الإنسانية والإنسان. من هنا فإن الشرائع التى تبيح الطلاق، تبيحه للاثنين معا المرأة والرجل على قدم المساواة. والتى تقيده فإنها تقيده بالمساواة بالنسبة لكليهما. وتلك المساواة تعتبر من أرقى ما تقرره الشرائع تكريما للمرأة وحفظا لمكانتها وتأكيدا لمساواتها. هذه المرأة التى كرمتها الأديان هل يمكن أن يعاملها البعض على أنها شىء لا حس له ولا إرادة.؟؟

* * *

لقد دأب مجتمع الرجال عند دعوته إلى تطبيق أحكام الشريعة، أن يطالب بما يحقق مصالحه ونواياه. ولا يسعى لتطبيق ما ينصف المرأة متجاهلا أن مبادئ السلوك السوى المهذب لا تفرق فى المعاملة بين إنسان وإنسان، وأن العدل فى تطبيق أحكام الشريعة هو بذاته من أهم دعائم تلك الشريعة، ليس من حقه أن ينتقى منها ويختار،... وقبل كل ذلك فإنه يتناسى أو يتجاهل حقيقة واضحة أن المرأة شخص وليست شيئا.

تحرر المرأة

لا يكفى أن تقوم الدولة ومؤسساتها وكتابها ومفكرها بتحرير المرأة وأن تقدم لها الخدمات اللازمة وتصدر من أجلها التشريعات المطلوبة.

هذه مقومات كلها مطلوبة وأمور أساسية لكنها تشكل الإطار العام الذى من خلاله وبه يمكن للمرأة أن تحرر نفسها. فالمرأة نفسها عليها دور كبير جدا فى تحقيق الأهداف التى يقصدها تحريرها. إن قضية تحرير المرأة تثبت وتؤكد مبدأ هام هو أن كل حق يقابله واجب، والمرأة عليها مسئولية وواجب العمل على نجاح جهود تحريرها وعليها أداء الالتزامات التى تفرضها ما يوفر لها من حقوق وخدمات. باختصار إن كان تحرير المرأة مسئولية الدولة والمؤسسات ووسيلتها البرامج والمشروعات فإن تحرر المرأة هو مسئوليتها وواجبها.

ويشمل دورها أمورًا نذكر منها :

* إن المرأة عليها أن تحرر نفسها من قيود وضعتها هى على نفسها، وتتحرر من أنماط راكدة للحياة وتتحرر من المظهرية وعدم الجدية وقت الجد، وتقبل على المشاركة فتتفتح وتعيش راضية وراغبة فى المساهمة مدركة تماما أن هذا لمصلحتها ومصلحة أبنائها وأسرتها. وتقتنع أنها بذلك لاتقوم بخدمة الآخرين إنما تحرر هى أيضا ذاتها وتؤكد وجودها.

* عليها مواجهة حالة انهزام المرأة نفسها أمام قضيتها بشكل عام. وهو موقف لا يمكن تفسيره فقط بانخفاض مستوى تعليمها. بل يعود فى الأساس إلى تغييب وعى المرأة ورضوخها لرؤى اجتماعية وثقافية وافدة تغلغلت فى المجتمع المصرى إبان أزماته تأخذ موقفا رجعيا من

حقوق المرأة ولا تعبر ، من ثم ، عن حقيقة ثقافة هذا الشعب ومكنونه الحضاري. وحين يغيب وعى المرأة وتضعف ثقتها بذاتها وتقد عن التمسك بحقوقها.. تضيع تلك الحقوق. وهنا نعتبر أن تعليم المرأة ورفع مستوى وعيها بحقوقها وأهمية ممارستها «قضية جوهرية». ونضع هذه القضية على رأس التحديات التى يجب مواجهتها فى إطار واسع من نشر الفكر المستنير والتصدى للمد الرجعى الذى يروج له البعض فى أوساط ومجالس النساء ويعمل على عزل المرأة عن حركة التقدم وعلى تكريس قناعتها بالوقوف خلف الصفوف.(*)

* عليها ممارسة الحقوق المتاحة لها خاصة فى مجال المشاركة السياسية التى هى أكثر المجالات تعقيدا أو تحديا. فلا معنى أن تحصل على حق الانتخاب ولكنها لا تمارسه، أو أن يكون قيدها إجباريا لكنها لا تسعى إليه، ولا يجوز أن يعطى لها خيار تفضيل البرامج الانتخابية ولا تهتم بمعرفة هذه البرامج أو تشجيع ما فيه خير الأسرة والأبناء.

* إن المرأة عليها حسن استثمار واستخدام ما هو متاح لها من خدمات سواء تعليمية أو طبية أو اجتماعية والالتزام بالسلوك الذى يؤدى لتحقيق أهداف هذه الخدمات مثل الجدية فى عملية التعليم أو الالتزام بمتطلبات وأسس الصحة سواء كان ذلك الكشف المبكر أو التعليمات التى تتصل بالوقاية والعلاج.

إن الإهمال أو التراخى فى الاستجابة لما يقدم من خدمات ينتقص كثيرا من نتائج تلك الخدمات التى تقدم لها، والإهمال الذى قد تمارسه يؤدى إلى الإحباط وعدم الاهتمام بتجويد الخدمة.

---

* تهانى الجبالى ، مؤتمر المجلس القومى للمرأة .

* من المهم جدا أن تدرك المرأة المصرية - وهى تعمل فى مجالات كثيرة فى كافة نواحى الحياة - وأن تعى وتعلم، أن الطريقة التى يمكن بها للمرأة أن تثبت أنها قادرة وكفء طريق واحد فقط لا يوجد غيره ذلك هو أن تكون بالفعل كفئا وقادرة وتثبت ذلك. ويمكننى أن أقول، عن خبرة شخصية أنى لم ألق متاعب كثيرة من «تعصب» الرجال ضد المرأة بعد أن عملت معهم طويلا إلى أن اقتنعوا أن لدى ما أقدمه وما قد يفيد. وكل امرأة لديها ما تقدمه ولديها عطاء مفيد وهذا لابد أن يكون حافزا لنا ويشجعنا فى أداء عملنا(*).

* يرتبط بذلك اعتبار آخر ألا تستعمل المرأة كونها امرأة لا للحصول على مزايا إضافية أو للتنصل من واجبات مطلوبة سواء كان ذلك إجازات إضافية لا مبرر لها سوى أنها امرأة، أو رفض أعمال بدعوى اشتغالها بواجباتها المنزلية. ويكمل هذا بالطبع أن توفر لها الدولة - أو مكان العمل - الخدمات التى تعاونها على حسن أداء واجباتها، كما يتطلب أيضا أن يشاركها الرجل فى المسئوليات العائلية التى مازالت الأغلبية تتصور أنها مسئولياتها وحدها. وإن كان من الإنصاف أن نذكر أن يوجد اليوم أعداد كبيرة من الرجال تحررت عقولهم واستوعبوا مبدأ ضرورة المشاركة وأصبحوا يتعاونون مع المرأة داخل المنزل وفى رعاية الأبناء، كما أنها تعاونهم خارجه. وهذه ميزة تحسب لكثير من رجال مصر.

---

* أود هنا أن أؤكد ذلك بتجربة شخصية فقد انتخبت لرئاسة لجنة برلمانية هى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، أعضاؤها جميعاً من الرجال وكانت سابقة أعتز بها.

* على المرأة أن تهتم بقضايا المجتمع بالإضافة إلى اهتمامها بقضاياها الخاصة حتى لا تزيد من حدة الانفصام بين اهتمامات المرأة ودورها واهتمامات الرجل إنما تدعم حقيقة أن كلاهما يهتم بكافة القضايا وكلاهما يسهم فى حل جميع المشكلات.

* على المرأة أن تشجع المرأة ليس من منطلق التعصب لها، لكن لاقتناعها بحاجة الأخرى لتلك المساندة. إن هذه المساندة المتبادلة دافع أساسى وقوى يحفز المرأة ويساعدها على النجاح.

ومرة أخرى أجد نفسى مضطرة لإعطاء مثل شخصي.. وأن أذكر بكل التقدير والشكر، التشجيع الذى لاقيته من النساء ومن الزميلات فى العمل وفى البرلمان وفى المؤسسات الرسمية والجامعية ومنظمات المجتمع المدني. إن استحسان المرأة لأداء امرأة أخرى أو التعبير عن الإعجاب به، من الأمور التى تشجع كثيرا وتخلق مناخا صحيا للتعاون المتبادل.

* عليها أن تغير من نظرتها للرجل فتعاونه وهذا فى حد ذاته كثيرا ما يخفف من تسلطه، وعليها محاولة الاقتناع أن الرجل ليس عدوها وأنه متى اقتنع بقدرتها على العطاء وأدرك أن ذلك فيه النهوض بمستوى الأسرة فى نهضة شاملة فإنه سوف يفعل ذلك.

* إن المرأة الناجحة عليها أن تشارك غيرها بخبرتها ماذا حققت وأين نجحت وكيف.. وماذا لم تحقق وأين أخفقت ولماذا؟ ولا تضن على الأخرى بما لديها من معرفة ودراية بل تمد لها يد العون والإرشاد. إن

الخبرات النافعة «لا توضع على الأرفف» لكن تستخدم من أجل الصالح العام ولحفز الآخر.

* إن المرأة عليها أن تفهم المعنى الحقيقى للتحرر وتعى الفرق بين الحق فى اتخاذ القرارات وواجب الالتزام بالقرارات السليمة وتدرك أن التحرر ليس التبهرج والانفلات إنما هو التحرر من كل سلوك يسيء إليها أو لأسرتها وأن الانضباط والاتزان هما جوهر التحرير الذى يطلب لها، وحقيقة التحرر الذى لها أن تمارسه.

* * *

نعود لنؤكد إن كان تحرير المرأة مسئولية تقع على عاتق المؤسسات الدستورية للدولة والأجهزة الرسمية والمجتمع والرجل فإن تحرر المرأة مسئولية لابد أن تحملها هى على أكتافها وتؤمن بها فالمرأة عليها واجب أن تحرر نفسها من السلبية والتكاسل وعدم المشاركة، وعليها أداء واجباتها كاملة والالتزام بتنفيذ ما عليها من مسئوليات على أحسن وجه وبأعلى قدر من الكفاءة.

إنها صاحبة قضية وعليها دور كبير من التخفيف من مناخ قد يكون ضدها أو اتجاهات لا تشجع تحريرها.

إن أداءها وسلوكها له أكبر التأثير على قضية أخرى هى تحرير الرجل، تحرير عقل الرجل الذى إذا ما كان فكره جامدا متيبسا، وفى تشجيع من تحررت عقولهم من الرجال على الاستمرار فى دعمها.

المرأة مرآة الأمة

بعد أن ثبت أن حالة المرأة ووعيها ومستوى قدراتها من أكثر العوامل تأثيرا على الأسرة وعلى المجتمع، اتجه العالم إلى حسن استثمار تلك الطاقة الإنسانية التى كانت مهدرة طويلا. وظلت قضية المرأة تتراوح بين السكون والحركة عبر مراحل تطور البشرية إلى أن أدركت المجتمعات أن تقدمها لا يكون إلا نتيجة مسيرة متكاملة يشارك فيها الكل. وأن حركة المجتمع أشبه بالسلسلة المتشابكة إن ضعفت أي من حلقاتها انقطعت أوصالها. وقامت دعوات متكاملة للنهوض بأحوال المرأة من أجل الارتقاء بالمجتمع.

ولم تكن مصر غائبة أبداً عن هذه الحقائق، بل إن للمصرية تاريخاً أكثر استنارة عن الدول التي تحمل اليوم راية ضرورة الارتقاء بالمرأة. ولها سجل حافل. بدأ مع التاريخ وهناك شخصيات مصرية تعتبر اليوم رموزاً عالمية وجزءاً من التراث العالمي .ولا يتسع المقام إلى سرد تاريخ نبوغ المرأة في حضارة الفراعنة الخالدة فهو تاريخ لا يقتصر على بعض الملكات أو دور زوجات بعض الملوك إنه بالإضافة إلى ذلك عصر ساهمت المرأة فيه كطبيبة وباحثة وكاتبة، وكاهنة في المعابد، بل شاركت في أعمال التشييد وبناء الأهرامات. وكان لهن معسكر خاص في منطقة الأهرامات أثناء عمليات التشييد.

وهناك اليوم قائمة طويلة من الكتب عن المرأة العربية والمرأة المصرية والغريب أن الغالبية منها باللغات الأجنبية التي اهتم أصحابها بدراسة أحوالنا. إن سجل المصرية موسوعة ممتدة متصلة زاخرة

بصفحات تزهو بتاريخ المرأة المصرية وعطائها ولا يسعني إلا أن أشير إلى بعض الحقائق المشرقة من التاريخ الحديث تبين مساهمة المرأة فى مجالات الثقافة والأدب.

المرأة المصرية في الثقافة والكتابة:

إنه تاريخ طويل ثري بالعطاء والفكر نذكر فقط بعض ملامح منه: (*)

* في سنة ١٨٦٥ بدأت جليلة تمرهان - وهي خريجة مدرسة المولدات التي أنشأها محمد علي سنة ١٨٣٢- في كتابة مقالات متخصصة في مجلة «يعسوب الطب» وتعتبر بذلك أول كاتبة صحفية في العالم العربي.

* عندما نشرت جريدة «المقطم» مقالا ضد مساواة الرجل والمرأة سنة ١٨٦٦ تصدت له بالرد السيدة راحيل محار والسيدة مريم مكاريوس وقامتا بدحض كافة ادعاءاته عن تفوق الرجل. (*) سنة ١٨٨٧ صدر كتاب «نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال» لعائشة تيمور التي قرضت الشعر بالعربية والفارسية والتركية وكتبت بشائر الأدب القصصي. وتعد أعمالها أولى الكتابات المدونة للمرأة العربية في العصر الحديث.

* فيما بين سنة ١٨٩٢ و سنة ١٩٩٦ صدرت أول صحيفة نسائية في الإسكندرية عنوانها «الفتاة» ورأست تحريرها هند نوفل . كما صدر كتاب «الدر المنثور فى طبقات ربات الخدور» لزينب فواز، وصدرت مجلتان نسائيتان «الفردوس»، و«مرآة الحسناء».

---

* مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة.

❖ ١٨٩٧ بدأت الأميرة نازلي مشاركتها في الحياة العامة بعد الاحتلال الإنجليزي لمصر، وأنشأت صالونا أدبيا في منزلها ارتاده نخبة من رواد الإصلاح في مصر من أمثال : سعد زغلول والشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغانى وأديب إسحاق.

❖ ١٨٩٧ نشرت الكاتبة لبيبة ماضي في مجلة «البيان» دعوة بليغة للسيدات للقيام بواجباتهن لمساعدة الأمة لأن «المرأة مرآة الأمة» وهو القول الذي اخترناه عنوانا لدقته وصدقه.

❖ شهدت الفترة ما بين ١٨٩٨ - ١٩٠٨ حركة ثقافية نسائية فقد أصدرت الكسندرا أفرينو مجلة «أنيس الجليس» تدافع فيها عن حق البنات في التعليم وتناشد المرأة المشاركة في الكتابة. وصدر كتاب «النسائيات» لملك حفني المعروفة بـ «باحثة البادية». وأصدرت لبيبة هاشم مجلة «فتاة الشرق» التى استمرت حتى ١٩٣٩.

❖ وفي سنة ١٩٠٨ صدرت مجلة «الجنس اللطيف» التى ركزت على المشاكل الاجتماعية والنفسية التي تواجهها النساء المعاصرات.

❖ ١٩٠٨ في ٢١ ديسمبر من ذلك العام افتتحت الجامعة المصرية وخصصت الأميرة فاطمة ابنة الخديوي إسماعيل وقفا لها للإنفاق على الجامعة عندما تعرضت الجامعة لأزمة مالية وطردت من مقرها. ووقفت عليها مساحات من أجود الأراضي كما تبرعت بمجوهرات وحلي قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه .

❖ ١٩٢٠ صدر كتاب مي زيادة عن ملك حفني ناصف وكتبت مي ثلاثة كتب هي أشبه بالسير النقدية لثلاث شخصيات نسائية تعتبر أول عمل وثائقي عن المرأة.

إن القائمة طويلة استمرت وانتعشت وأثمرت فكراً وأدبا وكتابة وشعرا وصحافة. تسرده الكتب وترويه الوثائق والمذكرات تشير إليها أوراق الجبرتي ويؤكده كتاب شيق للدكتورة هدى الصده والدكتور عماد أبو غازى «علامات ومواقف» .

* * *

هذه لمحات من تاريخ المرأة المصرية الذي نعتز به ولابد أن نتذكره وهو قليل من تاريخ طويل في المشاركة والعطاء، يسرد مسيرة لابد أن نعرفها ونعتز بها وهو كتاب استقيت منه الكثير واستفدت منه الأكثر. أنصح بأن يرجع إليه كل من يساوره شك في صلابة وقدرات المرأة المصرية أو من يتساءل : لماذا الاهتمام بأحوالها؟

إن المصرية التي أعطت كل ذلك في ظروف صعبة لم تكن قد حصلت فيه على حقوقها بعد، هل نستكثر عليها اليوم أن تكون لها مؤسسات ومنظمات تسعى لإنصافها ولإثراء المجتمع بعطائها، وبرامج توفر لها الحياة الكريمة وتصقل قدراتها وترفع كفاءتها في المهنة والمنزل .

إن ما نطالب به للمرأة اليوم وما نطالبها به، ليس أمراً مستوردا، بل إنه جزء أصيل من تراثنا الذي نعتز به. إنه تعبير عن التطور الطبيعي للبشرية جمعاء وهو دائما جزء أصيل من تاريخ المجتمعات في سعيها نحو الأفضل لمواطنيها. ومصر أم التاريخ ولا يحق لنا أن ننفصل بها عن التاريخ... بل نستكمله.

تحرير الرجل

إن قضية المرأة ليست قضية صراع بين طرفين أحدهما المرأة والآخر الرجل. إنها قصة صراع بين التخلف والتقدم، بين الظلمة والنور، وبين الظلم والعدل. إنها قضية المجتمع الذي يتكون من مجموع من فيه وتأتي صورته النهائية انعكاسا لأحوال جميع فئاته، ويتأثر مصيره بمستوى مساهمة أفراده في المشاركة المطلوبة للسير نحو الأفضل. من هنا أصبحت الحاجة ملحة لأن يساند الرجال مسيرة المرأة. فنحن مجتمع الرجل فيه رب العائلة على خلاف بعض الدول حيث توجد المساواة بينهما، وعلى خلاف بعض القبائل حيث المرأة هي المهيمنة. الرجل لدينا هو الذي بيده الحل والربط في الأسرة وفي المنزل، ولسنا ضد ذلك طالما هناك تفاهم ومشاركة واحترام متبادل.

والرجل هو الذي يسيطر على المناصب العليا خارج المنزل وهو الذي يحدد سياسات العمل، ويؤدي بذلك إلى نشر مناخ داخل منظمته يكون عادلا للمرأة متقبلا لها أو رافضا . والرجل قبل كل ذلك هو المشرع الذي يضع القوانين ويراقب تنفيذها. والقانون هو الذي يعطي أو يحرم وهو الذي يمنح أو يمنع.

والرجل كثيرا ما يضن على المرأة لأسباب متعددة.. منها ضيق الأفق أو عدم تقبل فكرة المساواة. والرجل لن يتحرر من هذه الأفكار والمواقف البالية إلا إذا تحرر عقله. لذلك أصبح علينا الاعتراف بأننا لن نتقدم ونرتقي إلا بتحرير الرجل، تحريره من نظرة بدنية ضيقة رجعية دونية عن المرأة وقدراتها ومكانتها في المجتمع.

والتاريخ المصري قدم عبر التاريخ نماذج من رجال تحررت عقولهم فأدركوا ذلك الواقع.. كانوا روادا أدركوا أن تخلف أي شريحة في المجتمع تشده كله إلى الوراء.

* * *

إنه من دلائل ثقة الرجل المصري في نفسه، وتحرر عقله، وإيمانه بأن الحرية لا تتجزأ، أن نظمت وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للثقافة، مؤتمرا عربيا حول تحرير المرأة بمناسبة مرور مائة عام على صدور كتاب «تحرير المرأة» لقاسم أمين، ذلك الرجل الذي أدرك ببصيرته أن التحرير لا يتجزأ، وأنه يعنى تحرير الوطن من الاستعمار، وتحرير المواطن من الظلم والقهر، وأن تحرير المرأة جزء أساسي من مسيرة التحرير الكاملة.

وهناك واقعة تبين مواقف قاسم أمين وشخصيته وفكره الذي تحرر من جميع مظاهر التخلف. تلك الواقعة مؤداها أن عبد الله النديم، خطيب الثورة العرابية، كان قد صدر عليه حكم بالإعدام من السلطات البريطانية ، وظل مختفيا ١٢ سنة بفضل حب الشعب له الذي ظل طوال هذه السنوات يحميه ويوفر له الملجأ والأمان. وأخيرا بعد ١٢ سنة قُبض عليه في القاهرة. فسافر قاسم أمين من طنطا حيث كان يعمل رئيسا للنيابة وأعلن أنه إما عدم تنفيذ حكم الإعدام على عبد الله النديم وإما قبول استقالته. وكان أن اهتز الحكم البريطاني خشية عواقب استقالة قاسم أمين. وبالفعل تعدل الحكم ليصبح النفي بدلا من الإعدام. كان هدف قاسم أمين ورسالته تشمل التحرير بأبعاده ورفع الظلم أياً كان شكله، وإنصاف المواطن رجلا كان أم امرأة.

جاء ذلك المؤتمر بعد مائة عام لتوضيح المفاهيم الحقيقية لمعنى التحرير وحدوده وأسبابه ودواعيه ووسائله وآليات تنفيذ البرامج التي تشترك فيها الحكومة بأجهزتها، والشعب بتنظيماته.

جاء ذلك المؤتمر تأكيدا لأنه من المهم أن يقتنع الرجل بأن القضية في نهاية الأمر ليست قضية رجل وامرأة، إنها قضية مصر التي تعتز بشموخها وتؤمن بقدرات كل مواطن فيها، وتسعى لإثراء مستقبل الأجيال القادمة بعطاء كل فرد، رجلا كان أم امرأة.

واعترافا بدور الرجل المصري في تحرير المرأة المصرية وتشجيعا لاستمرار مسيرة تحرير عقل الرجل قدمنا في ذلك المؤتمر اقتراحا بأن تخصص جائزة باسم «جائزة قاسم أمين» تُمنح لرجل تحرر عقله وساند المرأة فدعم مشاركتها من أجل الوطن. وقد وافق وزير الثقافة على الاقتراح وتشكلت لجنة لاختيار من يستحق جائزة قاسم أمين ، وهم بحمد الله ، يزداد عددهم كل يوم.

رجال تحررت عقولهم

كانت الأمور التي بهرت العالم - حضارة الفراعنة - كثيرة متكاملة، منها : الفكر، والعلم والفلك، والمقاييس، والحسابات، والزراعة، والبناء والتشييد، والطب والعلاج الطبيعي والتحنيط والفنون والشعر والغناء. وكان من بينها أيضا تقديرهم للمرأة واحترامهم لها الذي عبروا عنه في أغانٍ وقصائد. كان لها دور كبير في حياة المجتمع وفي صناعات الغزل والحِلي والرسم وأدواته.. بل شاركت في بناء الأهرامات، وكان هناك معسكر كبير للنساء «البنّايات» أي اللواتي يشاركن في التشييد. يشهد على هذا الواقع عدد كبير من أوراق البردي، إلى جانب كتابات كثيرين وكثيرات من الباحثين والمؤرخين وعلماء الحفريات الأجانب والمصريين منهم الدكاترة جاب الله وزاهي حواس.

كان ذلك في عصور الحضارة التي اقترنت باسم مصر ، وجعل لذلك الوطن العزيز العظيم مكانة خاصة عبر القرون وبين الشعوب.

ثم زحفت علينا فترات من الظلمة - هذا صحيح - لكن أشعت علينا أيضا فترات من التنوير ساهم خلالها الرجال والنساء معا في صد المستعمر، وإجلاء المحتل، وتطوير الفكر والارتقاء بأساليب الحياة والفكر والعلاقات، وكان للمرأة دائما دور فعال كما كان لها مكانة متميزة، ليس في فكر النساء فقط بل في فكر الرجال أيضا، في فكر رجال تحررت عقولهم مع تحرير الوطن.

ولا يتسع المقام إلا إلى الإشارة إلى بعض نماذج من أسماء من الرواد الأوائل والمعاصرين الذين ساهموا بالقلم، والفكر، والعمل، والإصرار في

تكامل مسيرة التنوير في مصر. والإشارة إلى بعض منهم هنا هو في حقيقة الأمر إشارة لهم جميعا... وهي إشارة تحية وتقدير واحترام لهم... ولغيرهم.

* * *

عندما كتب **قاسم أمين** عن الحرية والمرأة وتعرض بسبب ذلك لبعض من هجوم كانت رسالته واضحة فهو يري أنه « بالعائلة يجب أن نبتدئ في إصلاح نظامنا الاجتماعي ، وبتربية المرأة نبدأ في إصلاح العائلة ، فتربية المرأة هي كل ما يجب أن نصرف إليه جميع قوانا الموجهة لإصلاح أحوالنا» .

ويتحدث قاسم أمين عن عجز الجمعيات الشرقية عند حد التخلص من الاستبداد المزمن الذي حرم المرأة الترقي في المدينة، وحصر حركاتها في مدار واحد بدون أن تنتقل من مكانها . ويشير إلى التلازم بين الحالة السياسية والحالة العائلية في كل بلد. «ففي كل مكان حط الرجل من منزلة المرأة وعاملها معاملة الرقيق حط بنفسه وأفقدها وجدان الحرية، وبالعكس في البلاد التي تتمتع فيها النساء بحريتهن الشخصية يتمتع الرجال بحريتهم السياسية، فالحالتان مرتبطتان ارتباطا كليا. وإن لسائل أن يسأل : أي الحالتين أثرت في الأخرى؟ نقول: إنهما متفاعلتان وإن لكل منهما تأثيرا في مقابلتها وبعبارة أخرى : إن شكل الحكومة يؤثر في الآداب المنزلية والآداب المنزلية تؤثر في الهيئة الاجتماعية. انظر إلى البلاد الشرقية تجد أن المرأة في رق الرجل والرجل في رق الحاكم فهو ظالم في بيته مظلوم إذا خرج منه ، ثم انظر إلى البلاد الأوروباوية تجد أن حكوماتها مؤسسة على الحرية واحترام

الحقوق الشخصية فارتفع شأن النساء فيها إلى درجة عالية من الاعتبار وحرية الفكر والعمل» .

وكان **الطهطاوي** بفكره المستنير ونظرته المتحضرة قد مهد لرسالة قاسم أمين، واستحق أن يكون أب الرواد.

نادي الطهطاوى بتعليم المرأة أسوة بالرجل وكتب في سنة ١٨٧٢ كتاب «المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين» ونادي في هذا الكتاب بضرورة تعليم البنات مثل البنين، وقال: « ينبغي صرف الهمة في تعليم البنات والصبيان معا لحسن معاشرة الأزواج فتتعلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك فإن هذا مما يزيدهن أدبا وعقلا ويجعلهن بالمعارف أهلا، ويصلحن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأي فيعظمن في قلوبهم، ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش مما ينتج من معاشرة المرأة الجاهلة لمرأة مثلها.ولا يقف الطهطاوي عند هذا الحد بل يذهب إلى الدعوة لعمل المرأة فيقول في نفس الكتاب: « إن التعليم يمكن المرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال ما يتعاطاه الرجال على قدر قوتها وطاقتها. فكل ما تطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة فإن فراغ أيديهم عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل، وقلوبهن بالأهواء وافتعال الأقاويل. فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ويقربها من الفضيلة وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي مذمة عظيمة في حق النساء».

ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي يدافع فيها الطهطاوى عن حقوق

المرأة ففي كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» الذي صدر عقب عودته من فرنسا وصف أحوال المرأة الفرنسية وقارن بينها وبين أحوال المرأة في مصر ودعا في الكتاب إلى رفع سن الزواج حتى تتمكن المرأة أن تتعلم.

وهناك الدكتور **منصور فهمي** المفكر المستنير الذي كان له مواقف وطنية من قضايا المرأة وإن كان لم يأخذ حقه كواحد من الرواد الأوائل، رغم أن دفع لتمسكه برأيه ثمنا غاليا.

كان منصور فهمي (١٨٨٦-١٩٥٩) من أعضاء أولي البعثات التي أرسلتها الجامعة المصرية إلى أوروبا. تخرج من مدرسة فرنسية، والتحق بمدرسة الحقوق العالية سنة ١٩٠٦ ومنها تقدم بطلب إلى مجلس الجامعة للحصول على منحة لدراسة الفلسفة في فرنسا. سافر في سبتمبر ١٩٠٨ إلى باريس واختار البحث في واحدة من أهم القضايا المصيرية في مجتمعه ، «أي قضية تدهور حال المرأة في المجتمعات العربية الإسلامية ونهج منهجا نقديا يهدف إلى تحديد مواطن العلل بهدف يبين طريق الإصلاح والتقدم». أدرك منصور فهمي منذ البداية خطورة منهجه النقدي وتنبأ بالهجوم الذي تعرض له لاحقا من قبل العناصر المحافظة في الجامعة والمجتمع.

كان الهجوم عنيفا إلى درجة أن الجامعة اتخذت قرارا بفصله من عمله، وأوقف تدريس مادة الفلسفة التى كان يدرسها ثم أوكل تدريسها لمستشرق أسباني. عاد منصور فهمي إلى الجامعة بعد سبع سنوات ولكنه كان قد خسر شجاعته وخسرت الجامعة واحدا من رجالها البارزين * .

* مسيرة المرأة المصرية ، المجلس الأعلى للثقافة.

وكان للأستاذ الكبير **أحمد لطفي السيد** موقف متحضر مستنير من قضايا المرأة. وهو دور غير معروف رغم صلابته وعدالته.

يكتب في كتابه «المنتخبات» يكرهون منها أن تتزين كما تشاء ، والرجال جميعا من شيوخ وشبان أول ما يفكرون فيه صباح اليوم هو تنظيف الوجه وحلق اللحية وفرق الشعر أو تسريحه ، لكن ضاقت صدورهم عن احتمال تقدم المرأة في الحرية الشخصية، ورجعوا إلي الكتاب الأقدمين ، فجاءوا من أقوالهم بما يهدم حرية المرأة ، تاركين في الفعل ما يثبت لها احترام حريتها الشخصية ، كما تحترم حرية الرجل ، آخذين من الشرع ما يثبت تفضيل الرجل عليها في بعض المواطن تاركين احترامه لحريتها في جميع تصرفاتها ، و وصية الرجال أن لا يضار وهن ولا يضيقوا... عليهن .يريدون إقامة الحسبة للرجال على النساء ، فلا تلبس الواحدة إلا ما يريد غيرها ، ولا تفهم إلا ما يريد غيرها، ولا تنظر للأمور إلا بعين غيرها ، ولا تسمع إلا بأذنه ، ولا تأكل إلا ما يشتهي . أليس ذلك هو الاستعباد بعينه ، المناقض لتحرير المرأة الذي يريدون ؟

ويقول : «وهل يتفق حبنا للاستقلال الذاتي ، وإنماء ملكة الإبداع والاحترام مع كراهيتنا للاستقلال الذاتي للمرأة ؟ أم يتفق إبقاء المرأة على تجردها عن الاستقلال الذاتي ومطالبتنا إياها بأن تربي لنا رجالا أحرارا وناشئة مستقلة . إن العبد لا يربي حرا ، وإنما يربي عبدا مثله ، وعلي صورته ، والأم لا تعطي ولدها من الأخلاق إلا ما لديها فإذا كان عليها أن تتبع نفسها نفس الرجل في كل شيء ، فلا شك أنها تكون بذلك

رقيقة ليس لها أخلاق ثابتة ، بل أخلاقها دائرة وراء رضا الرجل وعدم رضاه . أفتطلبون أن يكون بنوكم متلوني الأخلاق ، يلبسون لكل حالة خلقا ، لا هَم لهم في الحياة إلا إرضاء أصحاب السلطة عليهم ؟» .

والدكتور **محمد فتحي نجيب** من رواد التنوير المعاصرين. له مواقف حضارية وطنية كبيرة. آمن بالوطن وبالإنسان وبالعقل فما كان من الممكن ألا تكون قضية المرأة والأسرة من اهتماماته. أثرى عمل اللجنة القومية للمرأة ثم المجلس الوطني للمرأة بفكره. وقد كان من أشد المؤيدين بتعيين المرأة في منصب القاضي معللا ذلك بأنه كيف لنا أن نعين المرأة أستاذة بكلية الحقوق وتخرج أجيالا من القضاة وتعلمهم كيف يكونون قضاة ثم نضن عليها بعد ذلك أن تكون قاضية. وكان دائما عادلا واقعيا أدرك صعوبات معينة في عمل المرأة بالقضاء أشار إليها وأشار أيضا إلي وسائل تخطى تلك المصاعب.

لم يكتفِ بمجرد الدعوى إلى مبادئ المساواة والعدل والحقوق المتساوية لكل إنسان بل كان من الذين يترجمون هذه المبادئ إلى قوانين وتشريعات تصونها ثم إلي واقع تطبقه أجهزة العدالة بأسلوب يضمن تحقيق العدل والمساواة. وكان طبيعيا أن يهتم بمسائل الأحوال الشخصية ويتصدى لما في إجراءات التقاضي في محاكم الأحوال الشخصية من قصور يصل أحيانا إلى الغبن وضياع الحقوق. وله قصة طويلة في هذا المجال وصلت إلي صدور قانون إجراءات التقاضي في محاكم الأحوال الشخصية الذي يعود له الفضل فيه.

ويكتب أحد رواد علم الاجتماع في مصر الدكتور **سيد عويس** « حاولت

أن أفهم تفسير التفرقة بين الذكر والأنثى في المجتمع المصري المعاصر، فقد لاحظت هذه التفرقة منذ أن وعيت في أسرتي وفي خارجها على السواء. وفي ضوء ممارسة حياتي وأنا شاب مارست هذه التفرقة على الرغم من أنني في ضوء استخدام عقلي كنت أنفر من هذه التفرقة نفورا شديدا وأكد هذا النفور ما لاحظته عن مكانة الأنثى بعد سفري إلى الخارج وما بعده. فكنت في حيرة من أمري وأنقذني من هذه الحيرة **«رفاعة الطهطاوى»** الذي ذكر ضمن ما ذكر « ...... فإذا أمعن العاقل النظر الدقيق في هيئة الرجل والمرأة في أي وجه من الوجوه في أي نسبة من النسب لم يجد إلا فرقا يسيرا يظهر في الذكورة والأنوثة وما يتعلق بهما» . ومن ثم انتهيت إلي : « إن المرأة تكمل الرجل وإن الرجل يكمل المرأة» .

وله كتابات تتعقب مكانة المرأة منذ أيام الفراعنة إلى وقتنا هذا ودراسات ثقافية ، اجتماعية ، عقائدية ، اقتصادية أعطت للذكر مكانة أسمى من الأنثى دون وجه حق.

والدكتور **جابر عصفور** من المتنورين الذين يساندون المرأة كإنسان له حقوق وعليه واجبات ويتبنى - وهو أمين عام المجلس الأعلى للثقافة- المطالبة بالحقوق الثقافية للمرأة، ويتصدى للعوامل الثقافية التي تنشر مناخا مظلما يطفئ العقل والنفس معا ويعرقل كل تطور إلى الأفضل.

ويرى **د. جابر عصفور** أولي مشكلات المرأة الميراث الثقافي التقليدي الجامد الذي لا يزال مهيمنا بنزعاته المتحجرة. وهو ميراث

لا يزال ينظر إلى المرأة على أنها ناقصة عقل ودين ، مستندا في ذلك إلى مرويات نقلية ، وإلى تأويلات بشرية مغلوطة لنصوص دينية ، وإلى نظرة متعصبة تبرر كل شيء على أساس من الماضي .

كما أنه من رواد تشجيع الإبداع الثقافي الذي يمكن أن تقدمه المرأة، إلي جانب كونها حافظة التراث. وهو يري أن هذا الميراث الثقافي ينزل بالمرأة إلى أسفل الدرجات ، كي يعلي من شأن الرجل ، لا تزال آثاره موجودة إلى اليوم ، في الوعي الجمعي للمجموعات التي يغلب عليها الاتباع الجامد والتقليد السلبي ، وهي المجموعات التي لا تزال تستريب بوجود المرأة وحضورها ، وترفض أن تمنحها مكانة مساوية لمكانة الرجل أو حتى قريبة منه . وهي مجموعات لها تأثيرها الذي يجاوز أفرادها إلى غيرهم أو غيرهن من أبناء المجتمع وبناته ، خصوصا بعد أن لجأت هذه المجموعات في نشر أفكارها إلى وسائل اتصال جماهيري لها تأثيرها ، سواء في النوادي الاجتماعية ، أو الدروس المقدمة في المنازل، أو المساجد التي تسيطر عليها هذه المجموعات ، أو المقررات الدراسية التي تسربت إليها بعض هذه الأفكار ، أو بعض البرامج التليفزيونية التي تبث من الرسائل ما يعيد إنتاج هذه الأفكار. وتدفعه وطنيته ومصريته وإسلامه الصحيح إلى المطالبة بتعميم نقاء القيم ونبيل الخلق واحترام مكانة كل إنسان.

ويؤكد د. **مصطفي الفقي** أن التمييز ضد المرأة سوف يظل علامة فارقة بين التقدم والتخلف.. بين المواطنة الكاملة والمواطنة الناقصة.. بين المفهوم الموضوعي للمشاركة الحقيقية والمفهوم المغلوط

للمشاركة الشكلية، وأن موضوع المرأة يعبر عن أمر حاكم تتداخل فيه عوامل كثيرة يرجع بعضها لأسباب طبيعية تعطي لمفهوم الذكورة سيادة تلقائية منذ لحظة الميلاد، كذلك فإن الأديان قد لعبت دوراً في تشكيل المناخ الاجتماعي الذي يحدد النظرة للمرأة، وقد شهدت مناطق مختلفة من العالم في عصور متعاقبة من تاريخ البشرية موجات من القهر للمرأة وإلغاء إرادتها وتعطيل مسيرتها، مع أن مفهوم المواطنة يقدم حلا موضوعيا لكل أنواع الإشكاليات والاختلافات وفي مقدمتها التنوع بسبب الجنس، فالمواطنة الكاملة يجب أن تحتوى الرجل والمرأة معا وعلى قدم المساواة.. هكذا تنص الدساتير، وإن كان الواقع يبدو أمراً مختلفا.

ولابد من الإشارة هنا إلي أن بعضاً من رجال تحررت عقولهم تكلموا في مجلس الشعب الذي أشهد، وتشهد مضابطه، أنهم تناولوا قضايا المرأة بالدعم والتوضيح أكثر مما فعلت بعض النساء. من هؤلاء الرجال جمال العطيفي، محمود القاضي، أحمد طه، خالد محيي الدين...

نحمد الله أن الأمثلة كثيرة وأن هناك رجالا كانوا وراء السماح للمرأة بتمثيل وطنها في الخارج سفيرة، وفتحوا لها باب العمل في جهاز الشرطة كضابطة شرطية ، وفي بعض مناصب الإدارة المحلية ورئاسة الأحياء وكلها مجالات حققت المرأة فيها نجاحا نعتز به.

إن هذا العدد من الرجال الذين تحررت عقولهم إن دل على شيء فإنه يدل على أننا نعيش عصرا ثانيا من التنوير نستكمل به مسيرة الأوائل تجاه أهدافنا المشتركة من أجل مصر ومواطنيها.

إنها جزء من التنوير

عندما أشرق على مصر ضوء التنوير شمل نوره جميع نواحي الحياة..تحرير الأرض والإنسان.. تحرير العقل والفكر.. وتحرير المرأة.

والحرية لا تتجزأ.. قيد واحد يكبلها برمتها وعندما قام شعب مصر يطالب بالاستقلال والجلاء والخروج من ظلمات الاحتلال لنور الحرية طالب بكسر سلاسل الجهل والتخلف والرق الذهني. وكانت صحوة المرأة المصرية أحد جوانب يقظة تلك المرحلة. طالبت نساء مصر، مع رجالها، باستقلال الوطن وإنهاء التعسف واحترام حقوق الإنسان ورفع الظلم.. ورفعت المرأة راية مصر في وجه الاحتلال.. ورفعت أيضا الخمار التركي عن وجهها وأطلت على العالم لتواجهه بلا حواجز. وهنا تجاوبت في أصداء المجتمع كلمات الرجال والنساء مطالبة بحق المرأة في التعليم والعمل والاستقلال في إبداء الرأي وكريم المعاملة واختيار مصيرها.

وفي يوم من تلك الأيام، وبالذات الخميس ٦ مايو عام ١٩٢٦، تقدمت هدى شعراوي وزميلاتها إلى وزير الحقانية طالبة إلغاء مرسوم يجيز زواج البنت بشهادة أبوها فقط دون إثبات.

وتقدمن بمطالبهن وكانت خمسة : وضع حد لتعدد الزوجات دون مبرر، وضع حد للإسراع في الطلاق بدون سبب جوهري ، حماية المرأة من الظلم و الإرهاق اللذين تعانيهما فيما يسمي بيت الطاعة ، إطالة مدة الحضانة لأن الأولاد يؤخذون من أمهاتهم في سن هم فيه أحوج ما يكونون إلى عناية الأمهات .

وقام حوار واسع حول هذه المطالب. نشرت المقالات وارتفعت الأصوات.. لم ترتفع تهاجم، ولم تكن أصوات الاتهام والتكفير، إنما كانت أصوات العقل والنقاش والمراجعة.. وذلك هو جوهر التنوير.

شارك في الجدل على صفحات الأهرام رجال ونساء ، كتاب وأدباء وأساتذة ورجال دين. من بين من شاركوا رجل دين أرسل رأيه بتوقيع «قاضي شرعي». كتب رسالة يمحص فيها مطالب النساء ويناقشها بأسلوب موضوعي يحاول فيه رؤية التجاوزات وتصحيح الأخطاء حماية للمرأة والأسرة.

هذه الرسالة سجلها الدكتور المؤرخ يونان لبيب رزق. ونوجز ما بها لما بها ولما لها من دلالات علي معنى ومغزى وأهمية مساندة الرجال المستنيرين وحرصهم على حماية كرامة المرأة (*) .

❖ بدأ القاضي العاقل بمناقشة المطلب الأول المتعلق بتعدد الزوجات ، «وأبدى مخاوفه نحو منع التعدد البتة ، خاصة و أن الإسلام عندما جاء لاحظ بعض ما في العادة من خير، إلا أنه رغم المخاوف ارتأى أن الإجابة لهذا المطلب ميسورة بالنص في لائحة المحاكم الشرعية على منع المأذونين من تسجيل عقد زواج من له زوجة أو أكثر غير من يريد العقد عليها، إلا بترخيص من قاضي المحكمة الشرعية، وأن يخول القاضي سلطة عدم الترخيص بإجراء هذا العقد إلا بعد التحري عن المصلحة في هذا الزواج وعن سببه المبرر. وهل يستطيع الزوج أن ينفق على زوجاته ويديم النفقة الواجبة لهن .. ثم لا يرخص بهذا

* انظر في ذلك مسلسل مقالات الدكتور يونان لبيب رزق في الأهرام بعنوان (ديوان الأهرام المعاصر).

الزواج إلا إذا كانت نتائج هذه التحريات كلها إيجابية ».

❖ انتقل بعد ذلك للمطلب الثاني بوضع حد للإسراع في الطلاق بدون سبب جوهري « بوضع مجموعة من المبادئ والضوابط لحدوث أبغض الحلال » وقدم في ذلك رأياً وقيداً : هو اعتبار الطلاق بلفظ الثلاث مرة واحدة ، وقدم من الآيات القرآنية وسوابق السنة ما يؤكد على صحة هذا الرأي ، وأما القيد فبتخويل المحاكم حق الإذن للزوج إذا أراد الطلاق في إيقاعه بعد التثبت من أسبابه « وأنها أسباب جوهرية ويجعل من حق القاضي تعزير من يسئ استعمال حق الطلاق ويوقعه بلا إذن القاضي بغرامة أو حبس ».

❖ بالنسبة للمطلب المتعلق ببيت الطاعة قدم الرجل من واقع خبرته صورة مثيرة عن هذا البيت ننقلها هنا بكلماتها فتطرح أمام المحكمة ثم لا يحكم له بالطاعة إلا إذا أثبت أنه أوفاها كل عاجل المهر وأنه هيأ لها دارا لائقة بحالهما وأنه فرش تلك الدار من عنده لا بجهاز زوجته مع تعيين تلك الدار بجيرانها في الأرياف وباسم الشارع والرقم في المدن يقدم مع ذلك صورة مأساوية لأسلوب حكم الطاعة . وكيف أن انتزاعها من منزلها أيضا إلي بيت الطاعة يتم في «احتفالية مهيبة تنصب بالضجة والعنف بما يشبه التشهير» . والحل في رأي القاضي الشرعي ليس بإلغاء البيت الممقوت وإنما الأخذ في قانون المحاكم الشرعية بمبدأ التفريق بالضرر وذلك في الأحوال التي تزيد فيها المضارة أو الإساءة إلى حد لا تصلح معه الحياة.

❖ فيما يتصل بالمطلب الرابع الخاص بإطالة مدة حضانة الأم فبعد أن

أثبت الاختلافات بين الفقهاء في هذا الشأن أدلي برأيه وكان توفيقيا هذه المرة أيضا بين مصلحة المرأة ومصلحة الرجل بأن «يجعل للمرأة الحق في حضانة الغلام حتى يبلغ تسع سنين» وفي حضانة البنت حتى تبلغ مبلغ النساء، ولكن لا يكون الرجل مكلفا بأجرة للحاضنة على حضانتها إلا في السبع سنين الأولي بالنسبة للغلام وفي التسع سنين الأولي بالنسبة للبنت.

أكثر من ذلك وافق الشيخ الاتحاد النسائي على رأيه في المطلب الأخير بالمنشور الذي كان قد صدر برقم ٢٤ والذي أفسد الحكمة من تحديد سن الزواج وهدم القانون وطالب بتوسيع اختصاصات المحاكم الشرعية للتثبت من هذا السن.

أليس جميلا ورائعا، ووطنية صادقة وإيمان حقيقي أن يستنير رجال الدين وتحرر عقولهم ويساهمون بالرأي البنّاء؟ ونحمد الله أنه مازال لدينا منهم عدد تفخر به مصر.

وقد يكون من المناسب هنا الإشارة إلى رسالة أخرى أرسلتها امرأة أضافت لمطالب النساء مطلبا سادسا وتؤكد أنه ما من قضية عرضت على المحاكم الشرعية إلا وكانت عرضة لتأجيل كبير، وربما لا يصدر الحكم لها بالنفقة قبل مرور عام. وقلما صدر حكم دون أن يعقبه إشكال. وقد يوقف سير الحكم لمجرد رغبة الخصم في التعطيل. وأن هذا دليل على فساد نظام الإجراءات في المحاكم الشرعية « ولا يخفي ما يترتب على ذلك من استهانة الأزواج بحقوق النساء واستغلالهم لضعفهن واضطرارهن إلى الاستسلام والخضوع ثم إلى الاستعباد الدائم» .

هذه الحالة وغيرها وما يماثلها من حالات تعسف وظلم كانت جرحا عميقا تعاني منه الأسرة المصرية، وصرخة ظلت تدوي طويلا إلى أن استجاب لها من استجاب رجالا ونساءً وقام الدكتور محمد فتحي نجيب ومعه المستشار محمود غنيم بتقديم قانون تبسيط الإجراءات في مسائل الأحوال الشخصية ، ثم صدر قانون إنشاء محاكم الأسرة.

إن مسيرة الحق والمطالبة بالعدل عندما تبدأ فإنها لا تتوقف. والحق مثل أمواج البحر الهادر، إن عاجلا أو آجلا لابد أن يصل إلى شاطئ الأمان إنه لا يعود أبداً إلى الوراء ولا يشده شيء إلى الخلف.

ماذا لو أضربت النساء يوما ؟

أسطورة إغريقية قديمة تقول إنه في سالف الزمان قامت حروب ضارية بين المقاطعات. واستمرت تلك الحروب سنوات وسنوات، تساقط خلالها البشر وجفت بسببها الأرض. عانت النساء، وتفككت الأسر، وتشرد الأطفال، هبت المرأة تطالب بوقف تلك الصراعات والحروب المستمرة، ولم يستمع إليها أحد.

وهنا قامت نساء الإغريق بإعلان الإضراب عن أداء الالتزامات الأسرية والزوجية وعن معاشرة الأزواج طالما الحرب مستمرة... وكان أن وضعت الحرب أوزارها اعترافا باستحالة استمرار تلك الحياة بدون النساء.

وبغض النظر عن صحة هذه الأسطورة، وسواء كانت حقيقية أم خيالا، فإنها تؤكد أن المرأة جزء أساسي من الحياة ومن استمرار تلك الحياة وغيابها أو إحجامها عن التواجد والمشاركة في ساحة الحياة له عواقب وخيمة. ولم تكن المرأة في ذلك الحين تشارك بفاعلية مثل اليوم. كانت أدوارها محددة ومع ذلك كانت أدوار حيوية أساسية بلغت أهميتها حد التخوف من الحرمان منها والاستجابة لطلبات المرأة عندما استخدمت حقها في تقرير المصير، واستثمرت قدرتها من أجل الخير ولما فيه الصالح العام.

***

والمرأة تعمل اليوم داخل المنزل وخارجه وتساهم - أحيانا بأعداد كبيرة - في سائر جوانب الحياة، تعمل في مجال الخدمات وفي الإنتاج،

ومع ذلك فإن هذا العطاء المتدفق لا يقابله الاعتراف بدورها والإيمان بحقوقها وضرورة الارتقاء بمستوى أدائها، وتوفير فرص الوفاء بالتزاماتها كاملة في جميع المجالات وليس فقط في بعض ما يختاره الغير لها.

إنها العاملة في الحقل والمصنع، وهي المدرسة والممرضة، وهي الأستاذة الجامعية والسفيرة. هي الوزيرة وربة الأسرة وهي التي عادة تساهم في إعالته ومساندة زوجها. وكثيرا ما تتحمل مسئولية إعالة الأسرة وحدها.

فماذا لو أضربت المصرية يوما ولو لمدة يوم واحد ؟

لو حدث ذلك الإضراب، سوف يجف المحصول في المزارع على الشجر، وتنفق الماشية، ويتعطل الإنتاج في المصانع .

لو أضربت المرأة توقف التدريس وخوت المدارس والمعاهد والجامعات. لو أضربت سوف يحرم المرضي من العلاج ويتوقف التمريض، ويضطرب العمل في المعامل ومراكز الأبحاث.. لو أضربت المرأة سوف تتعطل الاتصالات السلكية واللاسلكية وإرسال الراديو ويتوقف بث التليفزيون (ولا أعرف إن كان ذلك خيرا أم شراً)، ولأقفلت بعض السفارات والمكاتب أبوابها، وافتقد المجتمع خدمات الجمعيات الأهلية بأنواعها.

لو أضربت النساء عن العمل سوف تغلق المتاجر وينفض البيع والشراء. ضاع الرجل وضاع الأطفال. باختصار لو أنها أضربت توقفت الحياة ولم تستمر.

ولعل بعض الأرقام تتحدث عن نفسها.

بلغت قوة العمل من الإناث حوالي ٢ر٤ مليون عام ٢٠٠٠ وأصبحت نسبة عمالة النساء في صناعة الملابس مثلا ٥٤٪ وفي صناعة منتجات التبغ وصباغة الملابس حوالي ٥٠٪.

كما أنها تشكل ٤٧٪ من إجمالي العاملين في السياحة ٤٤٪ من إجمالي العاملين في قطاع التأمينات والشئون الاجتماعية. ٤٠٪ من إجمالي العاملين في قطاع التموين والتجارة الخارجية. وحوالي ٣٧٪ من إجمالي العاملين في قطاع التعليم والبحوث والشباب. وحوالي ٣٦٪ من إجمالي العاملين في قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة والثقافة والإعلام .

وقد تزايد مشاركة المرأة في مجال التدريس لتصبح سنة ٢٠٠٠، ٤٣٠١٢ مديرة ووكيلة، ٤٨٣٫٣ ألف مدرسة. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس أستاذ/ أستاذ مساعد ٨٨٢١.

وهناك بين الأطباء البشريين ١٣٨٤٢ طبيبة، أما نسبة أطباء الأسنان من النساء فقد بلغت حوالي ٤٢٪ من الإجمالي. وأخصائيات العلاج الطبيعي (٣٨٪). كما أن حوالي ٩٩٪ من هيئة التمريض (مشرفات، فتيات التمريض ، الحكيمات والممرضات والمساعدات) من الإناث .

وهناك في وزارة الخارجية ١٧١ امرأة منهن ٣٧ في وظيفة سفير .

وفي قطاع الإنتاج الحربي ٣٦٥٠ امرأة .

أما في اتحاد الإذاعة والتليفزيون فكان عددهن سنة ٢٠٠٠ ، ١١٤٣٧ امرأة ومصر بها ١٧٠٠٠ محامية.

وتحتل المرأة مساحة كبيرة في عالم الرسم والنحت والشعر والغناء والتمثيل والإخراج إلى جانب واحد من أهم مسئولياتها التي تقوم بها في أغلب الأحوال وحدها وإن كان المفروض أن يشارك فيها الرجل بنفس القدر . تلك هي التنشئة والتربية وإعداد الأجيال القادمة وهو دور خطير لن تحسن أداءه إذا استمر تهميشها.

وتقدر العاملات في الزراعة بالنصف تقريبا.

هذه القوة الرسمية يواكبها قوة عمل غير رسمية لا تظهر في الإحصاءات ، نحس بها جميعا ويمكن أن نتصور حال المجتمع إذا ما حرم منها .

بعد كل ذلك العطاء وتلك الأدوار المتعددة التي تؤديها المرأة في أناة وصبر، هل من المنطق والعقل وكريم الخلق أن يصبح حصولها علي مكانتها وحقوقها وفرصة قيامها بالتزاماتها كاملة قضية محل جدل وحوار وكأن هناك شكاً في عدالتها أو تردداً حول جدواها؟!

* * *

إن هذا ليس تهديدا أو وعيدا، وليس دعوة إلي إضراب إغريقي أو عربي، لكنه محاولة لرسم صورة واقعية عن دور المرأة وعطائها وما تقوم به رغم أن هناك من يرفضون أن تحصل على حقوق المواطنة وأن توفر لها

الفرصة المتساوية وأن تؤهل للقيام بمسئولياتها ثم تحاسب على أداء واجباتها.

***

ومن المناسب هنا الإشارة إلي أمور أربعة:

- **الأول :** هو أنه ليس المهم أن تعمل المرأة، المهم أن تعمل بكفاءة عالية وفي ظروف تساعدها على تقديم أفضل العطاء مما يستلزم الاهتمام ببرامج التدريب الفني والمهني والإداري التي تقدم لها، وألا تكون الدورات التدريبية مجرد لقاءات عابرة لمجرد أن يوضع في التقارير «أن برامج التدريب تمت.»!

- **ثانيا :** إن القضية ليست مجرد التحاق المرأة بالعمل، ونحن إن كنا نتباهى بالأرقام الكبيرة التي بيناها إلا أن هذا لا يعني أننا نطالب بتعيين المرأة لمجرد أنها امرأة . بمعنى آخر المهم هو ليس أن تحصل المرأة على وظيفة ما، إنما المهم هو ألا تحرم المرأة من وظيفة أو من ترقية لأنها امرأة أو بسبب كونها امرأة وليس لاعتبارات تتعلق بالكفاءة.

- **ثالثا:** لا يجوز أن نكتفي بأن تعمل المرأة ولكن المهم هو أن يكون أداؤها فاعلا وكفئا وأن تدرك خطورة وأهمية عملها من أجل المساهمة في دفع مسيرة التنمية. بتعبير آخر المهم هو الكيف والمستوي وليس الكم.

- **رابعا:** لم يعد يكفي أن نباهي بوجود امرأة هنا، وأخرى هناك لنعتبر

ذلك نجاحا لأن المشاركة هو ضمان إدماج المرأة في عملية التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا لصياغة مقدرات الوطن ومستقبله.

❖ وأخيرا فإنه من المهم هنا الإشارة إلى أنه رغم هذه المشاركة التي تؤكد أن المرأة المصرية أعطت وقامت بواجب العمل في أكثر نواحي الحياة، إلا أن مشاركتها في المجالس النيابية التشريعية ما زالت ضئيلة بل من أدني النسب في العالم. وهو وضع لا يليق بمكانة مصر ولا يتفق مع ما حققته المرأة المصرية من إنجازات (*) .

* * *

إن الذين يساورهم شك في قدرة المرأة على المشاركة وضرورة احترامها واحترام ما تقدمه ودعمها في قيامها بواجباتها ، عليهم التوقف لحظة ومحاسبة النفس في صفاء وسؤال أنفسهم.. ماذا لو أضربت النساء يوما؟

---

* سوف يتناول الجزء الثاني من الكتاب هذه القضية الهامة.

اعتبارات أساسية

بعد أن ثبت أن حالة المرأة ووعيها ومستوى قدراتها من أكثر العوامل تأثيرا على الأسرة وعلى المجتمع، اتجه العالم إلى حسن استثمار تلك الطاقة الإنسانية التي كانت مهدرة طويلا. وظلت قضية المرأة تتراوح بين السكون والحركة عبر مراحل تطور البشرية إلى أن أدركت المجتمعات أن تقدمها لا يكون إلا نتيجة مسيرة متكاملة يشارك فيها الكل. وأن حركة المجتمع أشبه بالسلسلة المتشابكة إن ضعفت أى من حلقاتها انقطعت أوصالها. وقامت دعوات متكاملة للنهوض بأحوال المرأة من أجل الارتقاء بالمجتمع.

ولم تكن حركة يقظة المرأة مصرية فحسب إنما كانت حركة دولية عالمية، المرأة المصرية جزء منها.. وتشكل جزءاً هاما بسبب ما لمصر من مكانة دولية وتأثير إقليمي على التنمية والسلام.

* * *

إن قضية المرأة إحدى قضايا المجتمع كله وإحدى متطلبات الوطن بكل من فيه وهي قضية لابد أن تؤخذ في إطار عدد من الاعتبارات نذكر بعضها (*):

أولا: لابد أن يؤخذ في الحسبان أن تيار الاهتمام بالمرأة والارتقاء بأحوالها في السعي نحو عالم أفضل، تيار قوي مكتسح سوف يجتاح كافة

* يتناول الجزء الثاني من الكتاب واجبات المرأة وموقف المرأة المصرية إزاء هذه القضايا والمسئوليات.

المجتمعات والدول. لذلك فمن الأفضل أن تكون المبادرة بأيدينا وأن نقوم بتخطيط برامج النهوض بالمرأة بما يتفق مع ظروفنا وإمكانياتنا مع الحفاظ على تقاليدنا وما يتواءم مع المكانة التي كرمت بها أدياننا المرأة. بدلا من أن ننتظر ويطالبنا الآخرون به فيبدو - حتى ولو كانت المبادرة منا - أننا نتلقى الأوامر.

ثانيا: إن صحوة المرأة ترتبط دائما بصحوة المجتمع. وإزاء الأزمات والمصائب المشتركة مثل المخاطر والغزوات أو الاحتلال أو الانهيار الاقتصادي، تضافرت دائما قوى الوطن معاً رجالا ونساءً من أجل مصر. ونحن الآن نعيش مرحلة يمكن أن ينطبق عليها وصف «أزمة طاحنة» . مرحلة مهددة بأخطار لا حدود لها. ولا مجال في هذه المرحلة للتفكك أو إهدار الطاقات أو التعصب بأنواعه.

ثالثا: من المهم تأكيد إن رفع الظلم عن أي إنسان واجب وطني، وإنصاف المرأة مسئولية دينية وإهمال أحوالها خطيئة تحاسب عليه الأديان السماوية، وكلها كرمت المرأة. والكتب السماوية بها أسفار وسور عن النساء تشع احتراما وتقديرا لها. إن المرأة لم تهدر كرامتها إلا بعض الطقوس الوثنية في مجتمعات جاهلية.

رابعا: إنها ليست ثورة نسائية فالدعوة للنهوض بأحوال المرأة لم تقم على أكتاف النساء فقط بل شارك فيها دائما رجال تحررت عقولهم من النظرة البدنية الضيقة للمرأة، واحترموا كيانها كإنسان له عقل وفكر وعاطفة تتكامل كلها معا. رجال أدركوا أنها شخص وليست شيئاً، وأن لها كرامتها ومكانتها وحقوقها، وأن الاختلاف البدني بينها وبين الرجل لا

يبرر اختلاف المعاملة أو سلب الحقوق أو حرمانها من أداء واجبات المواطنة.

خامسا: إن الاهتمام بالمرأة وتأهيلها للقيام اللائق واللازم لقيامها بمسئولياتها لمواجهة تحديات العصر ليس قضية مصرية فحسب بل قضية دولية تهتم بها جميع الدول فرادى ويهتم بها المجتمع الدولي في منظماته واجتماعاته. نظرا لما يواجه العالم اليوم من مشاكل معقدة تتفاقم يوما بعد يوم. سواء كانت مشاكل بين البشر والبشر أو بين الطبيعة والبشر. وهناك عدد من المؤتمرات التي عقدت خصيصا لمناقشة قضايا المرأة والتنمية وتقديم الحلول واقتراح الآليات... وكثير منها يدعو - وأحيانا - يلتزم الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات وقرارات معينة. كما أن إعلان الألفية والتنمية يؤكد ضرورة مشاركة المرأة في أهداف «إعلان الألفية والتنمية» من أجل تقدم ورفاهية المجتمع البشري كله الذي أصبح جزءاً من قوانين الدول والذي وقع عليه الرئيس مبارك(*). ومن أهم الوثائق تلك الشهيرة باسم «سيداو» وهي اتفاقية منع أشكال التمييز ضد المرأة التي صدرت سنة ١٩٧٩(*) .

سادسا: إن الاهتمام بقضية المرأة لا يأتي من منطلق التعصب للمرأة إنما دافعه الحرص على الإنسان أينما كان. وتناولنا لهذه القضية ليس تحيزا فئويا إنه جزء من الاهتمام بكل صاحب قضية في أي مكان ومن

---

* نظراً لأهمية هذا الإعلان نرفق صورة منه
* نظرا لأهمية هذه الوثيقة نرفق صورة منها

يعاني من الظلم في أي أشكاله أو من الاستبعاد بدون وجه حق. والمرأة صاحبة قضية.. وهي رفيقة الرجل في رحلة الحياة معا يحددان مستوى هذه الحياة ويرسمان مستقبل أجيالهم القادمة... التي بها تستمر الحياة والتي هي هدية الرجل والمرأة للدنيا وما بها.

أمل أصبح هدفا

بعد كل ذلك يصبح السؤال هو ما الذي نسعى إليه؟ وكيف نريد أن تكون المرأة المصرية؟ والجواب على ذلك السؤال يعبر عن أمل أصبح اليوم هدفا نسعى إليه.

❖ إننا نريد امرأة مثقفة واعية قادرة على ممارسة حقوقها وواجباتها بمسئولية ودراية. نريد امرأة حققت ذاتها فاطمأنت إلى مكانتها تحترم نفسها وتحترم الرجل الذي يحترمها..، تعاونه وهو الذي دائما لها أكبر عون ونصير. نريدها امرأة تعرف الفرق بين التحرر والانفلات بين الأناقة والتبهرج. لديها القدرة على استيعاب كل حديث وارد إلينا طالما فيه منفعة لها ولأسرتها ووطنها. امرأة تدرك الفرق بين التقاليد الأصيلة النابعة من الأخلاق والإيمان والقائمة على الإيمان بالله والوطن، وبين العادات الضارة أو الدعاوى إلى التخلف والموروثات التي تهدر كرامة الإنسان..

❖ نريدها امرأة لا تكتفي بالمطالبة بحقوقها من الدولة أو من الآخرين ولكن تطالب أيضا نفسها بأداء واجباتها ومسئولياتها على أفضل وجه. أما الحديث عن الحقوق دون أداء الواجبات أو الحديث عن قدراتها دون إثبات ذلك في ساحة العمل فعائدها الضرر وليس الفائدة.

❖ امرأة عرفت أن الرجل ليس سيداً متسلطاً ولا هو ممول عليه الإنفاق ولها التبذير. امرأة، سواء عملت أو لم تعمل، فإنها على دراية بمشاكل

العمل ومصاعب العمالة فتعاونه عليها. تدرك أن الحياة الأسرية تقوم على المشاركة والمساواة في الأخذ وفي العطاء فلا ترهقه بمطالب بل تحثه على الإنجاز وترشيد الإنفاق وعادة فإنها عندما تفعل ذلك تدفعه إلي احترامها ومساندتها.

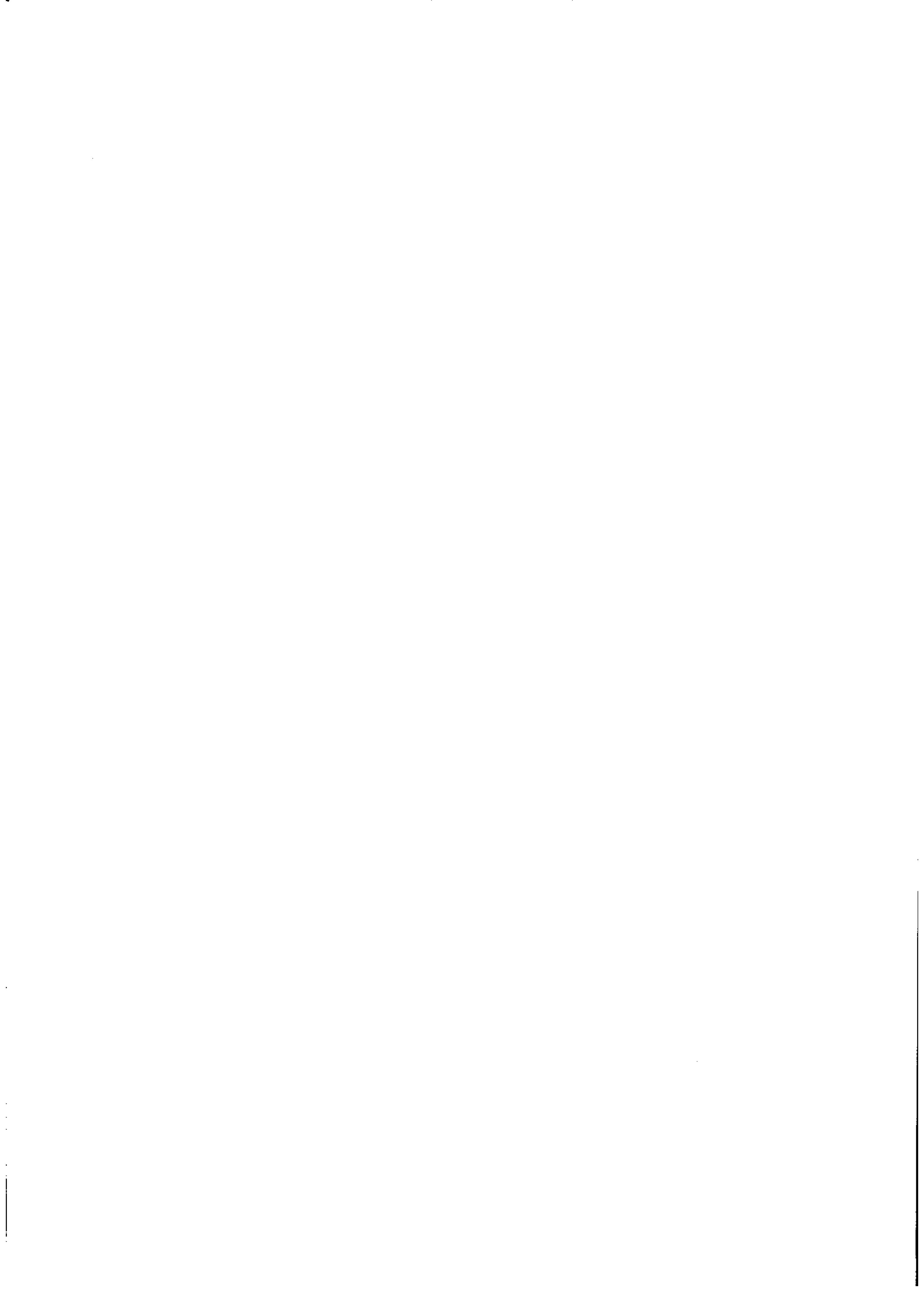
❖ امرأة تعتز بأنوثتها فلا تسترجل، وفي الوقت نفسه لا تستخدمها وسيلة لعدم أداء العمل علي أفضل صورة. نريد امرأة حصلت على حقوقها ومارستها، واستوعبت مسئولياتها واحترمتها ، وأدركت حدود حريتها والتزمت بها.

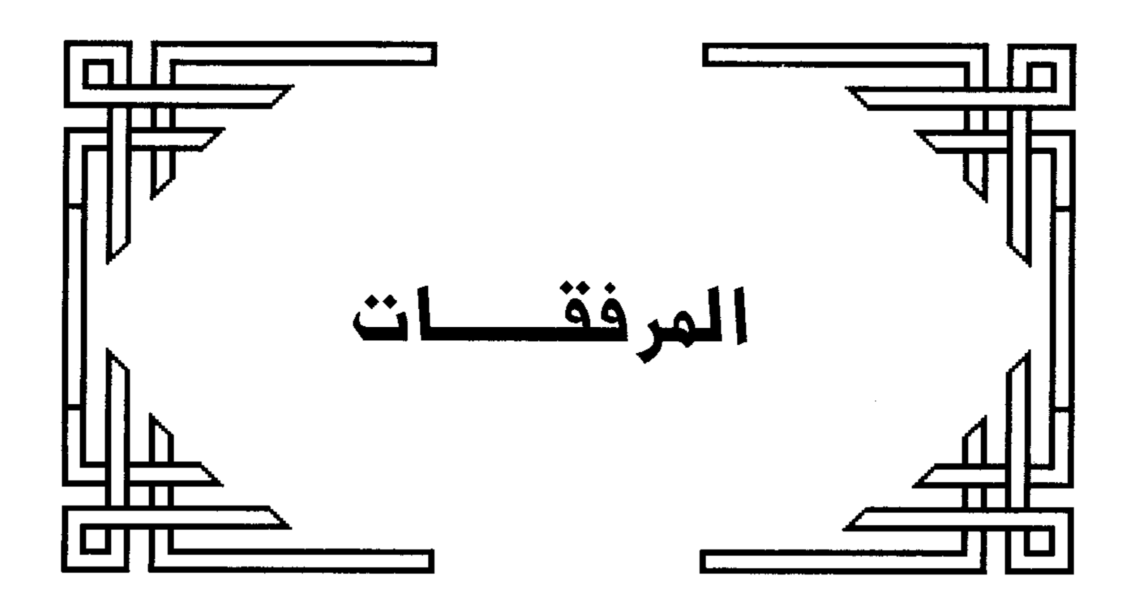
❖ إننا نتطلع لامرأة توفرت لها برامج التنمية بأسلوب يقوم على الحق والخلق والعلم، تسعى إلى الارتقاء بقدراتها وعطائها في إطار قيمنا الأصيلة وتاريخنا الثري والفهم الصحيح لعقائدنا من أجل مصر التي تستحق منا كل جهد في زمن لا مكان فيه للسلبية أو السبات.

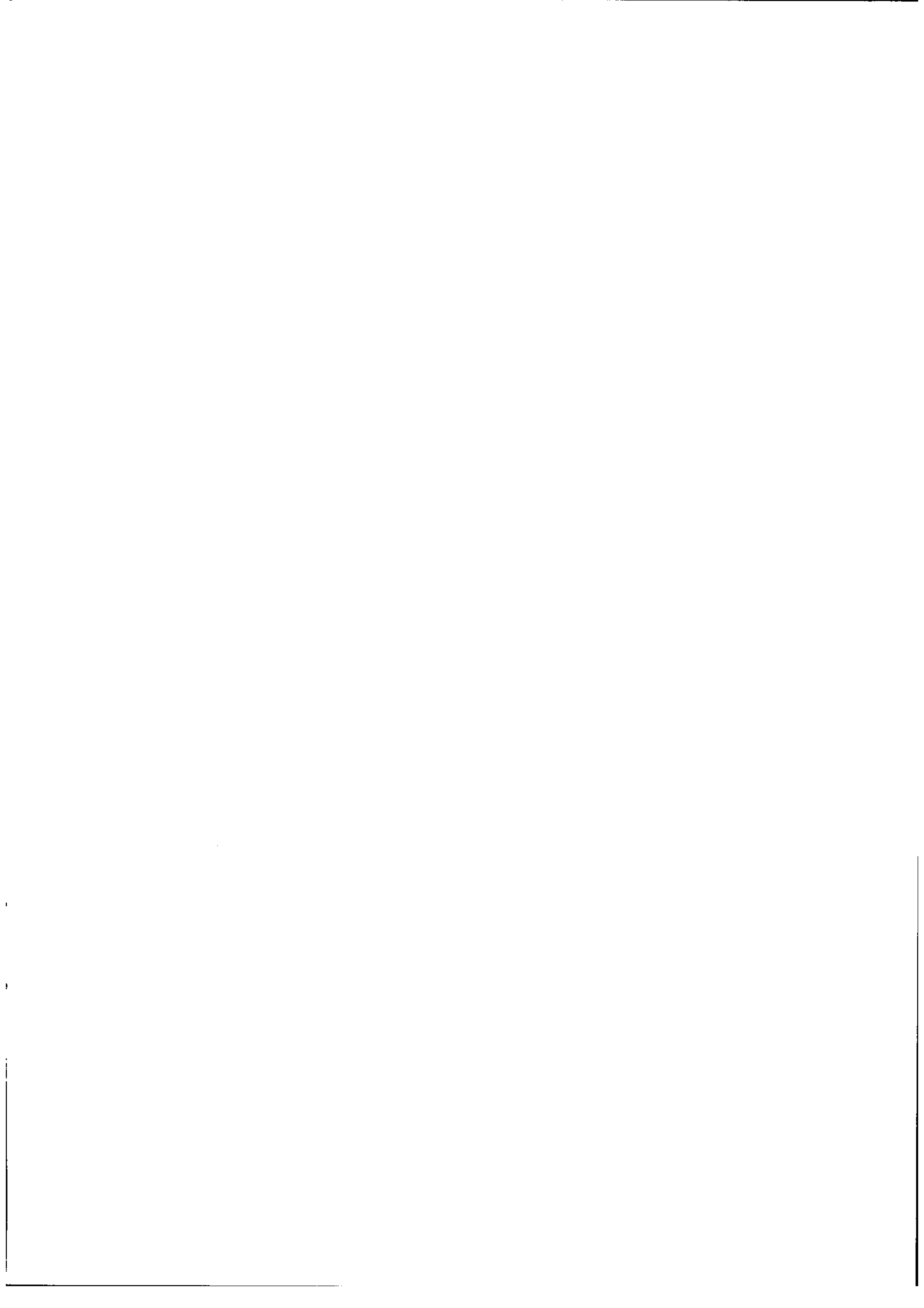
ويمكن أن نتصور شكل مجتمعنا وقد استكملت للمرأة حقوقها وأصبحت على قدر من التعليم والصحة والوعي، وإدراك واجباتها الوطنية سواء كانت تعمل في المصنع أو المكتب أو الحقل أو المدرسة أو المستشفى وغير ذلك. امرأة تؤمن بأن العمل عبادة، والمسئولية أمانة، والأمومة شرف له ميثاق، والحياة الزوجية تعاون يقوم على المشاركة والاحترام المتبادل . إن الأسرة المصرية سوف تأخذ بذلك شكلا جديدا ينهض به المجتمع إلى أفاق أفضل.

هذا ما تسعى إليه برامج المرأة ومؤسسات المرأة فهل يمكن أن يوجد هناك من يعترض على هذه الأهداف.؟!

قد تكون الصورة وردية أو طموحة، ولكن علينا على الأقل محاولة الاقتراب منها ما أمكن. وأن يكون تحقيقها مسئولية وطنية تشمل المجتمع كله ولا تقتصر على فئة دون سواها أو شريحة دون غيرها. وإن كان من الصعب أن نحققها فورا فمن المهم أن نبدأ السعي إليها الآن. ويقيني الذي يدفعني دائما للعمل، هو أن الأهداف لا تأتي إلينا، بل علينا نحن أن نسعى إليها.




المرفقـــــات



اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/١٨٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩
تاريخ بدء النفاذ: ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، وفقا لأحكام المادة ٢٧ (١)

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،

إذ تلحظ أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد من جديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره، وبتساوي الرجل والمرأة في الحقوق،

وإذ تلحظ أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد مبدأ عدم جواز التمييز، ويعلن أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان المذكور، دون أي تمييز، بما في ذلك التمييز القائم على الجنس،

وإذ تلحظ أن على الدول الأطراف في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان واجب ضمان مساواة الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية المعقودة برعاية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، التي تشجع مساواة الرجل والمرأة في الحقوق،

وإذ تلحظ أيضا القرارات والإعلانات والتوصيات التي اعتمدتها الأمم

المتحدة والوكالات المتخصصة، للنهوض بمساواة الرجل والمرأة في الحقوق،

وإذ يساورها القلق، مع ذلك، لأنه لا يزال هناك، على الرغم من تلك الصكوك المختلفة، تمييز واسع النطاق ضد المرأة،

وإذ تشير إلى أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكا لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في حياة بلدهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعوق نمو رخاء المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية،

وإذ يساورها القلق، وهى ترى النساء، في حالات الفقر، لا ينلن إلا أدنى نصيب من الغذاء والصحة والتعليم والتدريب وفرص العمالة والحاجات الأخرى،

وإذ تؤمن بأن إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، القائم على الإنصاف والعدل، سيسهم إسهاما بارزا في النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة،

وإذ تنوه بأنه لابد من استئصال شأفة الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والاستعمار الجديد والعدوان والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول إذا أريد للرجال والنساء أن يتمتعوا بحقوقهم تمتعا كاملا،

وإذ تجزم بأن من شأن تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتخفيف حدة

التوتر الدولي، وتبادل التعاون فيما بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية، ونزع السلاح العام ولا سيما نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وتثبيت مبادئ العدل والمساواة والمنفعة المتبادلة في العلاقات بين البلدان، وإعمال حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك من شأن احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، النهوض بالتقدم الاجتماعي والتنمية، والإسهام، نتيجة لذلك في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة،

وإيمانا منها بأن التنمية التامة والكاملة لأي بلد، ورفاهية العالم، وقضية السلم، تتطلب جميعا مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، أقصى مشاركة ممكنة في جميع الميادين،

وإذ تضع نصب عينيها دور المرأة العظيم في رفاه الأسرة وفى تنمية المجتمع، الذي لم يعترف به حتى الآن على نحو كامل، والأهمية الاجتماعية للأمومة ولدور الوالدين كليهما في الأسرة وفى تنشئة الأطفال،

وإذ تدرك أن دور المرأة في الإنجاب لا يجوز أن يكون أساسا للتمييز، بل إن تنشئة الأطفال تتطلب بدلا من ذلك تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة والمجتمع ككل،

وإذ تدرك أن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة،

وقد عقدت العزم على تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، وعلى أن تتخذ، لهذا الغرض، التدابير التي يتطلبها القضاء على هذا التمييز بجميع أشكاله ومظاهره،

قد اتفقت على ما يلي:

الجزء الأول

المادة ١

لأغراض هذه الاتفاقية يعنى مصطلح «التمييز ضد المرأة» أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

المادة ٢

تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقا لذلك تتعهد بالقيام بما يلي:

(أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة،

(ب) اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة،

(ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي،

(د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام؛

(هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة،

(و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة،

(ز) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزا ضد المرأة.

المادة ٣

تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين. وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.

المادة ٤

١- لايعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به

هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة.

٢- لايعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراء تمييزيا.

المادة ٥

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:

(أ) تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة،

(ب) كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، والاعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين على أن يكون مفهوما أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات .

المادة ٦

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة.

الجزء الثاني

المادة ٧

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة،

على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي يُنتخب أعضاؤها بالاقتراع العام،

(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفى تنفيذ هذه السياسة، وفى شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية،

(ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

المادة ٨

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، ودون أي تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية.

المادة ٩

١- تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة، أو أن تصبح بلا جنسية، أو أن تفرض عليها جنسية الزوج.

٢- تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.

الجزء الثالث

المادة ١٠

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

(أ) شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة وفى التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني.

(ب) التساوي في المناهج الدراسية، وفى الامتحانات، وفى مستويات مؤهلات المدرسين، وفى نوعية المرافق والمعدات الدراسية.

(ج) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم.

(د) التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى.

(هـ) التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي، ولا سيما البرامج التي

تهدف إلى التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة.

(و) خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللائى تركن المدرسة قبل الأوان.

(ز) التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية.

(ح) إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.

المادة ١١

١- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق ولا سيما:

(أ) الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر،

(ب) الحق في التمتع بنفس فرص العمالة، بما في ذلك تطبيق معايير اختيار واحدة في شؤون الاستخدام،

(ج) الحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في الترقية والأمن على العمل وفى جميع مزايا وشروط الخدمة، والحق في تلقى التدريب وإعادة التدريب المهني، بما في ذلك التلمذة الحرفية والتدريب المهني المتقدم والتدريب المتكرر،

(د) الحق في المساواة في الأجر، بما في ذلك الاستحقاقات، والحق في المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المساوية، وكذلك المساواة في المعاملة في تقييم نوعية العمل،

(هـ) الحق في الضمان الاجتماعي، ولا سيما في حالات التقاعد والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة وغير ذلك من حالات عدم الأهلية للعمل، وكذلك الحق في إجازة مدفوعة الأجر،

(و) الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل، بما في ذلك حماية وظيفة الإنجاب.

٢- توخيا لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة، ضمانا لحقها الفعلي في العمل، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة:

(أ) لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتمييز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية، مع فرض جزاءات على المخالفين،

(ب) لإدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو المشفوعة بمزايا اجتماعية مماثلة دون فقدان للعمل السابق أو للأقدمية أو للعلاوات الاجتماعية،

(ج) لتشجيع توفير الخدمات الاجتماعية المساندة اللازمة لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة، ولا سيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال،

(د) لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل في الأعمال التي يثبت أنها مؤذية لها.

٣- يجب أن تستعرض التشريعات الوقائية المتصلة بالمسائل المشمولة بهذه المادة استعراضا دوريا في ضوء المعرفة العلمية والتكنولوجية، وأن يتم تنقيحها أو إلغاؤها أو توسيع نطاقها حسب الاقتضاء.

المادة ١٢

١- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

٢- بالرغم من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة تكفل الدول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة.

المادة ١٣

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق، ولاسيما:

(أ) الحق في الاستحقاقات العائلية،

(ب) الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي،

(ج) الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وفى جميع جوانب الحياة الثقافية.

المادة ١٤

١- تضع الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار الهامة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية.

٢- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق في:

(أ) المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات،

(ب) الوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

(ج) الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي.

(د) الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفي،

وكذلك التمتع خصوصا بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية، وذلك لتحقيق زيادة كفاءتها التقنية.

(هـ) تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات من أجل الحصول على فرص اقتصادية مكافئة لفرص الرجل عن طريق العمل لدى الغير أو العمل لحسابهن الخاص.

(و) المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية.

(ز) فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسويق، والتكنولوجيا المناسبة، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي.

(ح) التمتع بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء، والنقل، والمواصلات.

الجزء الرابع

المادة ١٥

١- تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون.

٢- تمنح الدول الأطراف المرأة، في الشئون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية. وتكفل للمرأة، بوجه خاص، حقوقا مساوية لحقوق الرجل في

إبرام العقود وإدارة الممتلكات، وتعاملهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية.

٣- تتفق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاغية.

٤- تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم.

المادة ١٦

١- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

(أ) نفس الحق في عقد الزواج،

(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفى عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل،

(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه،

(د) نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغض النظر عن حالتهما الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما وفى جميع الأحوال، يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول،

(هـ) نفس الحقوق في أن تقرر، بحرية وبإدراك للنتائج، عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفى الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق،

(و) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنّيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفى جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول،

(ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل،

(ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.

٢- لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية، بما في ذلك التشريعي منها، لتحديد سن أدنى للزواج ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمرا إلزاميا.

الجزء الخامس

المادة ١٧

١- من أجل دراسة التقدم المحرز في تنفيذه هذه الاتفاقية، تنشأ لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة (يشار إليها فيما يلي باسم اللجنة)

تتألف، عند بدء نفاذ الاتفاقية، من ثمانية عشر خبيرا وبعد تصديق الدولة الطرف الخامسة والثلاثين عليها أو انضمامها إليها من ثلاثة وعشرين خبيرا من ذوى المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة العالية في الميدان الذي تنطبق عليه هذه الاتفاقية، تنتخبهم الدول الأطراف من بين مواطنيها ويعملون بصفتهم الشخصية، مع إيلاء الاعتبار لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ولتمثيل مختلف الأشكال الحضارية وكذلك النظم القانونية الرئيسية.

٢- ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص ترشحهم الدول الأطراف ولكل دولة طرف أن ترشح شخصا واحدا من بين مواطنيها.

٣- يجرى الانتخاب الأول بعد ستة أشهر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية، وقبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب، يوجه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون شهرين. ويعد الأمين العام قائمة ألفبائية بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو، مع ذكر الدولة الطرف التي رشحت كلا منهم، ويبلغها إلى الدول الأطراف.

٤- تجرى انتخابات أعضاء اللجنة في اجتماع للدول الأطراف يدعو إليه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة. وفى ذلك الاجتماع، الذي يشكل اشتراك ثلثي الدول الأطراف فيه نصابا قانونيا له، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى أكثرية مطلقة من أصوات ممثلي الدول

الأطراف الحاضرين والمصوتين.

٥- ينتخب أعضاء اللجنة لفترة مدتها أربع سنوات. غير أن فترة تسعة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنقضي في نهاية فترة سنتين، ويقوم رئيس اللجنة، بعد الانتخاب الأول فورا، باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء التسعة بالقرعة.

٦- يجرى انتخاب أعضاء اللجنة الإضافيين الخمسة وفقا لأحكام الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من هذه المادة بعد التصديق أو الانضمام الخامس والثلاثين. وتنتهي ولاية اثنين من الأعضاء الإضافيين المنتخبين بهذه المناسبة في نهاية فترة سنتين. ويتم اختيار اسميهما بالقرعة من قبل رئيس اللجنة.

٧- لملء الشواغر الطارئة، تقوم الدولة الطرف التي كف خبيرها عن العمل كعضو في اللجنة بتعيين خبير آخر من بين مواطنيها، رهنا بموافقة اللجنة.

٨- يتلقى أعضاء اللجنة، بموافقة الجمعية العامة، مكافآت تدفع من موارد الأمم المتحدة بالأحكام والشروط التي تحددها الجمعية، مع إيلاء الاعتبار لأهمية المسؤوليات المنوطة باللجنة.

٩- يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم اللجنة من موظفين ومرافق للاضطلاع بصورة فعالة بالوظائف المنوطة بها بموجب هذه الاتفاقية.

المادة ١٨

١- تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تقريرا عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من أجل إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في هذا الصدد، كيما تنظر اللجنة في هذا التقرير وذلك:

(أ) في غضون سنة واحدة من بدء النفاذ بالنسبة للدولة المعنية،

(ب) وبعد ذلك كل أربع سنوات على الأقل، وكذلك كلما طلبت اللجنة ذلك،

٢- يجوز أن تبين التقارير العوامل والصعاب التي تؤثر على مدى الوفاء بالالتزامات المقررة في هذه الاتفاقية.

المادة ١٩

١- تعتمد اللجنة النظام الداخلي الخاص بها.

٢- تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين.

المادة ٢٠

١- تجتمع اللجنة، عادة، على مدى فترة لا تزيد على أسبوعين سنويا للنظر في التقارير المقدمة وفقا للمادة ١٨ من هذه الاتفاقية.

٢- تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر تحدده اللجنة.

المادة ٢١

١- تقدم اللجنة تقريرا سنويا عن أعمالها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولها أن تقدم مقترحات وتوصيات عامة مبنية على دراسة التقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف. وتدرج تلك المقترحات والتوصيات العامة في تقرير اللجنة مشفوعة بتعليقات الدول الأطراف، إن وجدت.

٢- يحيل الأمين العام تقارير اللجنة إلى لجنة مركز المرأة، لغرض إعلامها.

المادة ٢٢

يحق للوكالات المتخصصة أن توفد من يمثلها لدى النظر في تنفيذ ما يقع في نطاق أعمالها من أحكام هذه الاتفاقية. وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة إلى تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تقع في نطاق أعمالها.

الجزء السادس

المادة ٢٣

ليس في هذه الاتفاقية ما يمس أية أحكام تكون أكثر مواتاة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة تكون واردة:

(أ) في تشريعات دولة طرف ما،

(ب) أو في أية اتفاقية أو معاهدة أو اتفاق دولي نافذ إزاء تلك الدولة.

المادة ٢٤

تتعهد الدول الأطراف باتخاذ جميع ما يلزم من تدابير على الصعيد الوطني تستهدف تحقيق الإعمال الكامل للحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية،

المادة ٢٥

١- يكون التوقيع على هذه الاتفاقية متاحا لجميع الدول.

٢- يسمى الأمين العام للأمم المتحدة وديعا لهذه الاتفاقية.

٣- تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٤- يكون الانضمام إلى هذه الاتفاقية متاحا لجميع الدول. ويقع الانضمام بإيداع صك انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ٢٦

١- لأية دولة طرف، في أي وقت، أن تطلب إعادة النظر في هذه الاتفاقية، وذلك عن طريق إشعار خطى يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢- تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة الخطوات التي تتخذ، عند اللزوم، إزاء مثل هذا الطلب.

المادة ٢٧

١- يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢- أما الدول التي تصدق على هذه الاتفاقية أو تنضم إليها بعد إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين فيبدأ نفاذ الاتفاقية إزاءها في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع هذه الدولة صك تصديقها أو انضمامها.

المادة ٢٨

١- يتلقى الأمين العام للأمم المتحدة نص التحفظات التي تبديها الدول وقت التصديق أو الانضمام، ويقوم بتعميمها على جميع الدول.

٢- لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافيا لموضوع هذه الاتفاقية وغرضها.

٣- يجوز سحب التحفظات في أي وقت بتوجيه إشعار بهذا المعنى إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم عندئذ بإبلاغ جميع الدول به. ويصبح هذا الإشعار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تلقيه.

المادة ٢٩

١- يعرض للتحكيم أي خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية لا يسوى عن طريق المفاوضات، وذلك بناء على طلب واحدة من هذه الدول. فإذا لم يتمكن الأطراف، خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، من الوصول إلى اتفاق على

تنظيم أمر التحكيم، جاز لأي من أولئك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقا للنظام الأساسي للمحكمة.

٢- لأية دولة طرف أن تعلن، لدى توقيع هذه الاتفاقية أو تصديقها أو الانضمام إليها، أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة. ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بتلك الفقرة إزاء أية دولة طرف أبدت تحفظا من هذا القبيل.

٣- لأية دولة طرف أبدت تحفظا وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة أن تسحب هذا التحفظ متي شاءت بإشعار توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ٣٠

تودع هذه الاتفاقية، التي تتساوى في الحجية نصوصها بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

وإثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول، بإمضاء هذه الاتفاقية❖.

❖ حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣، رقم المبيع A ٩٤ .1 Part I-xiv - vol ص٢٠٨.

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية*

إن الجمعية العامة،

تعتمد الإعلان التالي: ❖

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

أولا - القيَم والمبادئ:

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات، قد اجتمعنا بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في فجر ألفية جديدة، لنؤكد مجددا إيماننا بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم.

٢ - إننا ندرك أنه تقع على عاتقنا، إلى جانب مسؤوليات كل منا تجاه مجتمعه، مسؤولية جماعية هي مسؤولية دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي. ومن ثم فإن علينا، باعتبارنا قادة، واجبا تجاه جميع سكان العالم، ولا سيما أضعفهم، وبخاصة أطفال العالم، فالمستقبل هو مستقبلهم.

٣ - إننا نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده التي ثبت أنها صالحة لكل زمان ومكان، بل إنها قد ازدادت أهمية وقدرة على الإلهام مع ازدياد الاتصال والتداعم بصورة مستمرة بين الأمم والشعوب.

٤ - إننا مصممون على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده. وإننا نكرس أنفسنا مجددا لدعم كل الجهود الرامية إلى دعم المساواة بين جميع الدول في السيادة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، ووفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، وحق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام ما لجميع الناس من حقوق متساوية دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، والتعاون الدولي على حل المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذات الطابع الإنساني.

٥ - وإننا نعتقد أن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. ذلك لأن العولمة، في حين أنها توفر فرصا عظيمة، فإن تقاسم فوائدها يجري حاليا على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساوٍ. ونحن ندرك أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي الأساسي. ولذا فإن العولمة لا يمكن أن تكون شاملة ومنصفة تماما للجميع إلا إذا بُذلت جهود واسعة النطاق ومستمرة لخلق مستقبل مشترك يرتكز على إنسانيتنا المشتركة بكل ما تتسم به من تنوع. ويجب أن تشمل هذه الجهود سياسات وتدابير على الصعيد العالمي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر

اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتصاغ وتنفذ بمشاركة فعلية من تلك البلدان.

٦ - إننا نعتبر قيما أساسية معينة ذات أهمية حيوية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. ومن هذه القيم:

- الحرية : للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم وأن يربوا أولادهم وبناتهم بكرامة وفي مأمن من الجوع والخوف من العنف أو القمع أو الظلم. وخير سبيل لضمان هذه الحقوق هو الحكم النيابي الديمقراطي المستند إلى إرادة الشعوب.

- المساواة : يجب عدم حرمان أي فرد أو أمة من فرصة الاستفادة من التنمية. ويجب ضمان المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة.

- التضامن : يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة وفقا لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين. ومن حق الذين يعانون، أو الذين هم أقل المستفيدين، أن يحصلوا على العون من أكبر المستفيدين.

- التسامح : يجب على البشر احترام بعضهم البعض بكل ما تتسم به معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم من تنوع. وينبغي ألا يخشى مما قد يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات، كما لا ينبغي قمعها، بل ينبغي الاعتزاز بها باعتبارها رصيدا ثمينا للبشرية. وينبغي العمل بنشاط على تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات.

- احترام الطبيعة : يجب توخي الحذر في إدارة جميع أنواع الكائنات الحية والموارد الطبيعية، وفقا لمبادئ التنمية المستدامة. فبذلك وحده يمكن الحفاظ على الثروات التي لا تقدر ولا تحصى التي توفرها لنا الطبيعة ونقلها إلى ذريتنا. ويجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة، وذلك لصالح رفاهنا في المستقبل ورفاهية ذريتنا.

- تقاسم المسؤولية : يجب أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، والاضطلاع بهذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف. والأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلا في العالم يجب أن تؤدي الدور المركزي في هذا الصدد.

٧ - ولتحويل هذه القيم المشتركة إلى إجراءات، حددنا أهدافا رئيسية نعلق عليها أهمية خاصة.

ثانيا - السلم والأمن ونزع السلاح :

٨ - لن ندخر جهدا في سبيل تخليص شعوبنا من ويلات الحروب، سواء داخل الدول أو فيما بينها، التي أودت بحياة أكثر من ٥ ملايين شخص في العقد الأخير. وسنسعى أيضا إلى القضاء على المخاطر التي تمثلها أسلحة التدمير الشامل.

٩ - لذلك، نقرر ما يلي:

- تعزيز احترام سيادة القانون، في الشؤون الدولية والوطنية على السواء، ولا سيما لكفالة امتثال الدول الأعضاء لقرارات محكمة العدل الدولية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، في أي قضية تكون فيها أطرافا.

- زيادة فعالية الأمم المتحدة في صون السلام والأمن بتزويدها بما يلزمها من موارد وأدوات لمنع الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحفظ السلام وبناء السلام والتعمير بعد الصراع. ونحيط علما، في هذا الصدد، بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام(١)، ونرجو من الجمعية العامة أن تنظر في توصياته على وجه السرعة.

- تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق.

- كفالة تنفيذ الدول الأطراف للمعاهدات في مجالات مثل الحد من التسلح ونزع السلاح، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ودعوة جميع الدول إلى النظر في التوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية(٢).

- اتخاذ إجراءات متضافرة ضد الإرهاب الدولي، والانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

- مضاعفة جهودنا لتنفيذ التزامنا بمكافحة مشكلة المخدرات في العالم.

- تكثيف جهودنا لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية بجميع أبعادها، بما فيها الاتجار بالبشر وتهريبهم وغسل الأموال.

- التقليل إلى الحد الأدنى مما ينجم عن الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة من آثار ضارة بالسكان الأبرياء، وإخضاع أنظمة الجزاءات لعمليات استعراض منتظمة، وإزالة ما للجزاءات من آثار ضارة بالأطراف الأخرى.

- السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإلى إبقاء جميع الخيارات متاحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية.

- اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل القضاء المبرم على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما بزيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة ودعم تدابير نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة جميع توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

- دعوة جميع الدول إلى النظر في الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير

تلك الألغام[٣]، وكذلك إلى بروتوكول اتفاقية الأسلحة التقليدية المعدل المتعلق بالألغام[٤].

١٠ - نحث الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأولمبية، على أساس فردي وجماعي، في الحاضر والمستقبل، ودعم اللجنة الأولمبية الدولية فيما تبذله من جهود لتعزيز السلام والتفاهم بين البشر من خلال الرياضة والمثل الأولمبية.

ثالثا - التنمية والقضاء على الفقر:

١١ - لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية، التي يعيش فيها حاليا أكثر من بليون شخص. ونحن ملتزمون بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبة من الفاقة.

١٢ - لذلك نقرر أن نهيئ - على الصعيدين الوطني والعالمي - بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر.

١٣ - إن النجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد، في جملة أمور، على توافر الحكم الرشيد في كل بلد. ويتوقف أيضا على وجود حكم سليم على الصعيد الدولي، وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية. ونحن ملتزمون بوجود نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون.

١٤ - نشعر بالقلق إزاء ما تواجهه البلدان النامية من عقبات في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها المستدامة. ولذا سنبذل قصارى جهدنا لكفالة نجاح الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في عام ٢٠٠١.

١٥ - نتعهد أيضا بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ونرحب في هذا الصدد بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في شهر أيار/مايو ٢٠٠١، وسوف نعمل على كفالة نجاحه. وندعو البلدان الصناعية إلى القيام بما يلي:

- اعتماد سياسة تسمح أساسا بوصول جميع صادرات أقل البلدان نموا إلى أسواقها دون فرض رسوم أو حصص عليها، وذلك بحلول موعد انعقاد ذلك المؤتمر،

- تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء؛ والموافقة على إلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية المستحقة على تلك البلدان مقابل تحمّلها التزامات قابلة للإثبات بالتقليل من الفقر؛

- منح المساعدة الإنمائية بقدر أكبر من السخاء، ولا سيما للبلدان التي تبذل جهودا حقيقية لتوظيف مواردها للتقليل من الفقر.

١٦ - نحن مصممون أيضا على الاهتمام بمشاكل ديون البلدان النامية المنخفضة أو المتوسطة الدخل، بصورة شاملة وفعالة باتخاذ تدابير متنوعة على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.

١٧ - نقرر أيضا الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة، بتنفيذ برنامج عمل بربادوس [٥] ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين تنفيذا سريعا وتاما. ونحث المجتمع الدولي على كفالة مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة، لدى وضع مؤشر لمواطن الضعف.

١٨ - إننا ندرك الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ونحث المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على حد سواء على زيادة المساعدات المالية والتقنية المقدمة إلى هذه الفئة من البلدان لتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة ولمساعدتها على التغلب على العوائق الجغرافية من خلال تحسين نظمها للنقل العابر.

١٩ - نقرر كذلك ما يلي:

- أن نخفض إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥، نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن ٠٠٪، واحد، ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع، ونسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها.
- أن نكفل، بحلول ذلك العام نفسه، أن يتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة.
- أن ينخفض معدل وفيات الأمهات، بحلول ذلك العام نفسه، بمقدار

ثلاثة أرباع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار ثُلثي معدلاتهما الحالية.

- أن يوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووباء الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى التي يعاني منها البشر وشروعها في الانحسار بحلول ذلك التاريخ.

- تقديم مساعدة خاصة إلى الأطفال الذين أمسوا يتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

- تحقيق تحسُّن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة وفقا لما اقترح في مبادرة «مدن خالية من الأحياء الفقيرة» ، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٠ - نقرر أيضا ما يلي:

- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولحفز التنمية المستدامة فعلا.

- وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب في كل مكان فرص حقيقية للحصول على عمل لائق ومنتج.

- تشجيع صناعة المستحضرات الطبية على جعل العقاقير الأساسية

متاحة على نطاق أوسع وميسرة لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها في البلدان النامية.

- إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني، سعيا إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

- كفالة أن تكون فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متاحة للجميع، وفقا للتوصيات الواردة في الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة ٢٠٠٠[٦].

رابعا - حماية بيئتنا المشتركة:

٢١ - يجب أن نبذل قصارى جهودنا لتحرير البشرية جمعاء، وقبل أي شيء آخر تحرير أبنائنا وأحفادنا، من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم.

٢٢ - نؤكد مجددا دعمنا لمبادئ التنمية المستدامة، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١[٧]، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٢٣ - لذلك نقرر، أن نطبق، في جميع أنشطتنا البيئية، أخلاقيات جديدة لحفظ الطبيعة ورعايتها، ونقرر كخطوة أولى ما يلي:

- بذل قصارى جهودنا لضمان بدء نفاذ بروتوكول «كيوتو» في موعد لا يتجاوز الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ٢٠٠٢، والشروع في الخفض المطلوب لانبعاثات غازات الدفيئة.

- تكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة.

- الحث بشدة على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي[٨] واتفاقية مكافحة التصحر تنفيذا تاما في البلدان التي تتعرض لجفاف أو لتصحر أو لكليهما بصورة خطيرة، ولا سيما في أفريقيا[٩].

- وقف الاستغلال غير المحتمل لموارد المياه، بوضع استراتيجيات لإدارة المياه على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، بما يعزز إمكانية الحصول عليها بصورة عادلة مع توافرها بكميات كافية.

- تكثيف التعاون من أجل خفض عدد وآثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان.

- كفالة حرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتسلسل الجين البشري (مجموعة العوامل الوراثية).

خامسا - حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد:

٢٤ - لن ندخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية.

٢٥ - لذلك نقرر ما يلي:

- احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١٠] والتقيد بأحكامه بصورة تامة.

- السعي بشدة من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وتعزيزها بصورة تامة في جميع بلداننا.

- تعزيز قدرات جميع بلداننا على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات.

- مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١١].

- اتخاذ تدابير لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، والقضاء على الأفعال العنصرية وكراهية الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة، وتعزيز زيادة الوئام والتسامح في جميع المجتمعات.

- العمل بصورة جماعية لجعل العمليات السياسية أكثر شمولا، مما يسمح بمشاركة جميع المواطنين فيها بصورة حقيقية في مجتمعاتنا كافة.

- كفالة حرية وسائط الإعلام لكي تؤدي دورها الأساسي، وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات.

سادسا - حماية المستضعفين:

٢٦ - لن ندخر جهدا في كفالة تقديم كل المساعدات والحماية الممكنة إلى الأطفال وجميع السكان المدنيين الذين يعانون بصورة جائرة

من آثار الكوارث الطبيعية وعمليات الإبادة الجماعية والصراعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية، حتى يمكنهم استئناف حياتهم الطبيعية في أقرب وقت ممكن.

لذلك نقرر ما يلي:

- توسيع نطاق حماية المدنيين في حالات الطوارئ المعقدة، وتعزيز هذه الحماية وفقا للقانون الإنساني الدولي.

- تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك تقاسم أعباء المساعدة الإنسانية المقدمة إلى البلدان المستقبلة للاجئين وتنسيق تلك المساعدة، ومساعدة كل اللاجئين والمشردين على العودة طوعا إلى ديارهم في ظروف تصون أمنهم وكرامتهم، وإدماجهم بسلاسة في مجتمعاتهم.

- التشجيع على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل(١٢) وبروتوكوليها الاختياريين المتعلقين بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وببيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال(١٣)، وتنفيذ ذلك بصورة تامة.

سابعا - تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا:

٢٧ - سندعم توطيد الديمقراطية في أفريقيا ونساعد الأفارقة في نضالهم من أجل السلام الدائم والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وبذلك ندمج أفريقيا في صلب الاقتصاد العالمي.

٢٨ - لذلك نقرر ما يلي:

- تقديم دعم تام للهياكل السياسية والمؤسسية للديمقراطيات الناشئة في أفريقيا.

- تشجيع ودعم الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع الصراعات وتعزيز الاستقرار السياسي، وكفالة تدفق الموارد بصورة يعوّل عليها من أجل عمليات حفظ السلام في القارة.

- اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة تحديات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك إلغاء الديون، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا نقل التكنولوجيا.

- مساعدة أفريقيا على بناء قدرتها على التصدي لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض الوبائية الأخرى.

ثامنا - تعزيز الأمم المتحدة :

٢٩ - لن ندخر جهدا لكي تصبح الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق جميع هذه الأولويات: الكفاح من أجل التنمية لجميع شعوب العالم، ومكافحة الفقر والجهل والمرض، ومناهضة الظلم، ومحاربة العنف والإرهاب والجريمة، والحيلولة دون تدهور بيتنا المشترك وتدميره.

٣٠ - لذلك نقرر ما يلي:

- إعادة تأكيد المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة وتمكينها من أداء ذلك الدور بفعالية.

- تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه.

- مواصلة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ارتكازا على المنجزات التي حققها مؤخرا، لمساعدته على الاضطلاع بالدور المسند إليه في الميثاق.

- تعزيز محكمة العدل الدولية لضمان العدالة وسيادة القانون في الشؤون الدولية.

- تشجيع التشاور والتنسيق بصورة منتظمة فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في سعيها إلى أداء وظائفها.

- كفالة تزويد المنظمة في المواعيد المحددة وعلى أساس قابل للتنبؤ به بما يلزمها من مو ر وفاء بولاياتها.

- حث الأمانة العامة على أن تستخدم تلك الموارد على أفضل نحو، وفقا لقواعد وإجراءات واضحة تقرها الجمعية العامة، لما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء، وذلك باعتماد أفضل الممارسات الإدارية والتكنولوجيات المتاحة، وبالتركيز على تلك المهام التي تنعكس فيها الأولويات المعتمدة للدول الأعضاء.

- تشجيع الانضمام إلى اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها[١٤].

- كفالة مزيد من الترابط في السياسات، وزيادة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة الدولية، وأيضا الهيئات المتعددة الأطراف الأخرى، من أجل التوصل إلى نهج تام التنسيق في معالجة مشاكل السلام والتنمية.

- مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال المنظمة العالمية للبرلمانات، أي الاتحاد البرلماني الدولي، في شتى الميادين، بما في ذلك السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية وقضايا الجنسين.

- إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وتنفيذ برامجها.

٣١ - نرجو من الجمعية العامة أن تقوم على نحو منتظم باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أحكام هذا الإعلان، ونطلب إلى الأمين العام أن يصدر تقارير دورية لتنظر فيها الجمعية العامة للعلم ولكي تكون أساسا لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

٣٢ - نؤكد رسميا من جديد، في هذه المناسبة التاريخية، أن الأمم المتحدة هي الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها،

والتي سنسعى من خلالها إلى تحقيق آمالنا جميعا في السلام والتعاون والتنمية. ولذلك نتعهد بأن نؤيد بلا حدود هذه الأهداف المشتركة ونعلن تصميمنا على تحقيقها.

الجلسة العامة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

❖ وثيقة الأمم المتحدة A/RES/ ٢/٥٥.

(١) A/ ٣٠٥/٥٥ / S - ٢٠٠٠ /٨٠٩، انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة والخمسون، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الوثيقة S/ ٢٠٠٠ / ٨٠٩ .

(٢) A/CONF. ١٨٣/ ٠٩.

(٣) انظر CD/ ١٤٧٨.

(٤) البروتوكول المعدل لحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى. (CCW/CONF ١٦ Part 1) ، (المرفق باء).

(٥) برنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية [تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل-٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.I.٩٤.١٨ والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.]

(٦)E/٢٠٠٠L/٠٩.

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريودي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.I.٩٣A والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٨) انظر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز الأنشطة البرنامجية للقانون البيئي والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٩) A/٤٩/٨٤.Add/٢ المرفق، التذييل الثاني.

(١٠) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(١١) القرار ٣٤/١٨٠، المرفق.

(١٢) القرار ٤٤/٢٥، المرفق.

(١٣) القرار ٥٤/٢٦٣، المرفقان الأول والثاني.

(١٤) القرار ٤٩/٥٩، المرفق.

(١٤) القرار ٤٩/٥٩، المرفق.

إنها ليست قضية مواجهة بين رجل وامرأة. إنها قضية مصر التى تعتز بشموخها وتؤمن بقدرات كل مواطن فيها، وتسعى لإثراء مستقبل الأجيال القادمة بعطاء كل فرد، رجلاً كان أو امرأة.

إن الأهداف لا تأتى إلينا، علينا نحن أن نسعى إليها.







مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع

شارع المرور - الدراسة تليفون: ٥٩٠٣٥٣٥ - ٥٩٠٣٠٣٠ فاكس: ٥٩٣٧٦٥٥